

ISSN: 2708-3659

مجلة الريان



جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد السادس
العدد الأول
الرقم التسلسلي 10

يونيو 2023

استقلالية البنك المركزي وانعكاساته على فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية للفترة من 2002م - 2021م

د. محمد أحمد عمر باعمر
أستاذ مشارك، كلية العلوم المالية والمصرفية
جامعة حضرموت

الملخص:

تسهدف هذه الدراسة معرفة مدى استقلالية البنك المركزي اليمني وانعكاساتها على فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2002م - 2021م، ودراسة المؤشرات الدالة على الاستقلالية وتحليلها، ومعرفة درجة الاستقلالية الفعلية، ووضع نموذج مقترح للبنك المركزي اليمني مقارنة بنجاح دول أخرى لتمنحه مدى أكبر من الاستقلالية تمكنه من إدارة سياسة نقدية فعالة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توصيف البيانات، وتحليل واقع استقلالية البنك المركزي اليمني، والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالموضوع، ومنهج المقارنة في دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال استقلالية البنك المركزي، ومقارنة أنماط الاستقلالية المختلفة التي يتم تطبيقها في هذه الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها عدم قيام البنك المركزي باستخدام أدواته بفاعلية في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م)، الأمر الذي خفض من الفاعلية. ومن خلال التحليل تم التوصل إلى أن قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية مقارنة بالقانون رقم 21 لسنة 1991م، لكن تلك الاستقلالية غير كاملة، كما أظهرت الدراسة منح البنك المركزي اليمني الأوليّة لهدف استقرار الأسعار خلال فترة البحث، الأمر الذي يعكس زيادة استقلاليته ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

أوصت الدراسة بتعزيز الاستقلالية من خلال إعطاء البنك المركزي الأوليّة لهدف الاستقرار في الأسعار، واستخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية، وأذون الخزانة عند الضرورة وبقدر الحاجة بديلاً من الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة لزيادة فاعليتها السياسية النقدية، ومراجعة مواد القانون رقم 14 لسنة 2000م، وإجراء التعديلات الجذرية في بعض نصوص القانون بما يساهم في تعزيز الاستقلالية.
الكلمات المفتاحية: الاستقلالية - المركزي - السياسة النقدية.

المقدمة:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم الموضوعات وأكثرها، التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لا سيما المالية والمصرفية منها، والسبب الرئيس يعود إلى التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية التي شهدتها غالب دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في

النشاط الاقتصادي للبلاد، وبما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعلية، تمكنه من ممارسة مهامه؛ لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس نجد أن عددًا من بلدان العالم قد سعت لضمان استقلالية بنوكها المركزية وتحقيقها، من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة، أو إجراء تعديلات في قوانينها القائمة.

إن كثيرًا من البلدان النامية ومنها اليمن تعاني من مشكلات هيكلية مزمنة، أبرزها العجز المستمر في الموازنات العامة، واعتماد تلك الدول على البنوك المركزية في تمويل ذلك العجز، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية بما لا يتناسب مع إيراداتها، ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي يعزز من أهمية استقلالية البنوك المركزية، كما يعد البنك المركزي مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، أي يجب أن تكون قرارات البنك المركزي مستقلة ومتسقة مع السياسات الاقتصادية للدولة وخاصة السياسة المالية.

كما تعاني الكثير من الدول النامية من مشكلة العجز المزمّن في موازنتها العامة، ويترتب على ذلك اعتماد عدد من الحكومات في تلك الدول على البنوك المركزية في تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وانخفاض قيمة العملة المحلية عندما تكون قرارات البنك المركزي غير مستقلة. وتخضع لقرارات السياسة المالية، بما يعزز الاعتقاد بضرورة استقلالية البنوك المركزية في إدارة سياستها النقدية، واتخاذ القرارات المناسبة على السياسة المالية والمتسقة معها.

وعلى هذا الأساس نجد إن عددًا من دول العالم قد سعت لضمان استقلالية بنوكها المركزية وتحقيقها من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة، وإجراء تعديلات في قوانينها القائمة، وبالفعل نجحت بعض الدول في منح بنوكها المركزية مزيدًا من الاستقلالية، بحيث تقلص دور الحكومة في مجال تحديد السياسات النقدية، مما أدى إلى تعاضد دور البنك المركزي في هذه البلدان.

وبناءً على ذلك سعت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر انعكاس استقلالية البنك المركزي في فاعلية السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 2002م إلى 2021م، والوقوف على درجة الاستقلالية الفعلية التي يتمتع بها البنك المركزي اليمني، ومن ثم تأثيرها في فاعلية السياسة النقدية؛ للوصول إلى النتائج، ووضع التوصيات اللازمة.

مشكلة الدراسة:

بينت الدلائل السابقة لعلاقة الحكومة بالبنك المركزي اليمني، أن الحكومة قد أحكمت هيمنتها على البنك المركزي من خلال تأثيرها في قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي، حيث اعتمدت الحكومة على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التضخم، والذي انعكس بشكل سلبي على فاعلية السياسة النقدية من جهة وعدم تحقيق الاستقرار

النقدي من جهة أخرى، وهو ما انعكس على استقلالية البنك المركزي وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية.

لقد بات من الضرورة بمكان معرفة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس المعبرة عن الاستقلالية المتعارف عليها عبر هذه الدراسة، حتى نستطيع الوقوف على درجة الاستقلالية الفعلية، التي يتمتع بها البنك المركزي، ومن ثم تأثيرها في فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وعلى يمكن صياغة المشكلة البحثية من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى استقلالية البنك المركزي اليمني، وما تأثيرها على فاعلية السياسة النقدية؟

كما ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي، ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية؟
- ما هي المؤشرات المعبرة عن استقلالية البنك المركزي؟
- ما مدى استقلالية البنك المركزي في استعمال الأدوات والوسائل الملائمة لأداء نقدي فعال؟
- ما هو واقع البنك المركزي اليمني من حيث درجة الاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتشريعية؟
- إلى أي مدى أثرت درجة استقلاليته في قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها عند حصوله على الاستقلالية من كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعدم خضوعه للاعتبارات والتدخلات السياسية؛ إذ إن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم السياسة النقدية وتنفيذها من خلال تحديد الأهداف، واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، لتكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية، وبما يمكنه من وضع سياسة نقدية فعالة تحقق الأهداف المرجوة لاقتصاد الدولة. وتتمثل أهمية الدراسة أيضاً في الخروج بنتائج وتوصيات موضوعية وواقعية، والاستفادة منها من قبل الجهات المعنية في الدولة، وتمثل هذه الدراسة مرجعاً مهماً للمكاتب ومراكز الأبحاث العلمية والدراسات ذات العلاقة، ومرجعاً للباحثين والمهتمين في ظل محدودية الدراسات في اليمن حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهميتها فإن أهداف الدراسة تتمثل في الآتي:

- 1 - تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية.
- 2 - دراسة المؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي اليمني وتحليل.
- 3 - معرفة درجة استقلالية البنك المركزي اليمني الفعلية.
- 4 - تقييم استقلالية البنك المركزي اليمني، وأثرها في فاعلية السياسة النقدية.

5 - وضع نموذج مقترح للبنك المركزي اليمني مقارنة بنماذج دول أخرى؛ لتمنح البنك المركزي اليمني مدى أكبر من الاستقلالية تمكنه من إدارة سياسة نقدية فعالة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضعت مجموعة من الفرضيات تتمثل في الآتي:

1 - لا يتمتع البنك المركزي اليمني بكامل الاستقلالية وفقاً للمعايير والمؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي.

2 - إن استقلالية البنك المركزي تؤدي إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتحقيق أهداف السياسة النقدية الأخرى.

3 - استقلالية البنك المركزي تؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية، خاصة التضخم وسعر الصرف واستقرار الأسعار.

4 - العلاقة الفعلية بين استقلالية البنك المركزي اليمني وفاعلية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي ضعيفة.

منهج الدراسة:

لغرض دراسة مشكلة الدراسة ومعالجتها من مختلف جوانبها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، واختيار صحة الفرضيات، والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة سنحاول معالجة هذا الموضوع باتباع المنهج الوصفي التحليلي في توصيف البيانات وتحليل واقع استقلالية البنك المركزي اليمني، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية القياسية لاختيار العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والاستقرار النقدي، والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات ذات الصلة بالموضوع أو جزء منه، وذلك لخدمة هدف البحث، ومنهج المقارنة في دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال استقلالية البنك المركزي، ومقارنة أنماط الاستقلالية المختلفة التي يتم تطبيقها في هذه الدول.

حدود الدراسة:

فيما يخص الحدود الزمانية فقد غطت هذه الدراسة الفترة 2002م - 2021م، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد تركزت في حالة البنك المركزي اليمني في الجمهورية اليمنية.

مصادر البيانات:

تم استيفاء البيانات من الإصدارات المختلفة لكتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، وتقارير التطورات النقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والقانون رقم 14 لعام 2000م بشأن البنك المركزي اليمني.

الخاتمة: اشتملت الخاتمة على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإبراز التوصيات.

الدراسات السابقة:

استخدمت الدراسة عددًا من الدراسات السابقة التي مثلت رافدًا مهمًا للدراسة سيما في جانبها النظري، وفي ما يأتي استعراض ملخص لأهم الدراسات التي بلغها علم الباحث:

1 - عبد أحمد حيدرة 2002م⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، ووضع إطار متكامل لهذه الاستقلالية، واستعراض تجارب بعض الدول في منح الاستقلالية لبنوكها المركزية، وتحديد درجة الاستقلالية للبنك المركزي اليمني، وأثرها في فاعلية السياسة النقدية في التحكم بالمعروض النقدي، وتخفيض عجز الموازنة بما يضمن السيطرة على معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تدنيًا نسبيًا لدرجة الاستقلالية التشريعية للبنك المركزي اليمني مقارنة بالبنوك المركزية في الدول النامية، كما إن مؤشرات الاستقلالية للبنك المركزي مجتمعة تؤثر في مؤشرات الاستقرار النقدي بنسبة 91% في حين أن 9% تعود إلى عوامل أخرى، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أن هذه الدراسة ركزت على دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في حين ركزت دراستنا على انعكاس استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، كما تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من في الأهداف المنشودة.

2 - أحمد محيي الدين محمد التلواني 2019م⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستقلالية كشرط ضروري لممارسة البنك المركزي لدوره الفاعل في استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، وأهداف السياسة النقدية للدولة، وقد استخدمت الدراسة المنهج العلمي التجريبي، القائم على استقراء الواقع وتحليله؛ لبيان مدى تحقق الفرض المفسر في الواقع العملي، وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح سياسة استهداف التضخم في الدول المتقدمة أكبر منه في الدول النامية، ويرجع لصلابة النظام المالي، وتوافر الشروط الأولية والمؤسسية كالدرجة العالية من الاستقلالية للبنك المركزي، وإن تدهور درجة استقلالية البنك المركزي المصري أدت إلى ارتفاع معدل التضخم، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أن هذه الدراسة ركزت على أثر استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم، فيما ركزت دراستنا على انعكاس استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، كما أن الحدود المكانية لهذه الدراسة هي جمهورية مصر العربية (البنك المركزي المصري) في حين أن الحدود المكانية لدراستنا هي الجمهورية اليمنية (البنك المركزي اليمني).

3 - خلف محمد الجبوري 2011م⁽³⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية توفير الاستقلالية للبنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في تحقيق الاستقرار النقدي، واستعانت الدراسة بتجارب بعض الدول المتباعدة في درجة استقلالية بنوكها المركزية عن الحكومات، ودراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وكل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز

الموازنة وسعر الصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة عكسية بين الاستقلالية وسعر الصرف، وتتفق الدراسة قيد البحث مع الدراسة أعلاه في الأهداف المنشودة مع اختلاف الدولة محل الدراسة، والفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، فدراستنا تدرس انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2002م - 2021م، في حين أن الدراسة المشار إليها أعلاه تدرس دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق خلال الفترة 2001م - 2010م.

4 - أحمد عبد الحليم عبد الفتاح لويس 2003م:⁽⁴⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي عبر توضيح الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم وأهم مؤشرات ومحدداته، كما استعانت الدراسة بمجموعة من التجارب الرائدة في مجال تطبيق استقلالية البنك المركزي وأثرها في السياسة النقدية، وكفاءة إدارتها، وانعكاساتها على الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب المقارن، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها تعدد المؤشرات الدالة على ارتفاع أو انخفاض درجة الاستقلالية وتنوعها بين مؤشرات تشريعية ومؤشرات عملية، وبينت الدراسة أن مقاييس الاستقلالية التشريعية وإن كانت تعطي صورة دقيقة عن واقع استقلالية البنوك المركزية في الدول الصناعية فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في التعبير عن الاستقلالية الفعلية للبنوك المركزية في الدول النامية، وإن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي المصري لا تزال متدنية مقارنة بالدول المتقدمة، وتكمن الفجوة البحثية بين هذه الدراسة ودراسنا في الحدود المكانية والزمانية، فالحدود المكانية لهذه الدراسة هي جمهورية مصر العربية (البنك المركزي المصري) في حين أن الحدود المكانية لدراسنا هي الجمهورية اليمنية (البنك المركزي اليمني)، كما أن الحدود الزمانية لهذه الدراسة هي 2001م-2005م في حين أن الحدود الزمانية لدراسنا 2002م-2021م.

5 - الأسعد بن بردي وإيمان معلول وهناء مهري 2018م:⁽⁵⁾

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي، وقياس درجة الاستقلالية، ووضع إطار شامل لهذه الاستقلالية، ومحاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي، وتقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها في فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزنة، وإن البنك المركزي المستقل مؤهل لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتتفق الدراسة قيد البحث مع هذه

الدراسة في الأهداف المنشودة، مع اختلاف جذري يتجسد في تركيز الدراسة أعلاه على الجانب القانوني للاستقلالية، إلى جانب اختلاف الدولة محل الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم وأنواع ومؤشرات استقلالية البنك المركزي:

1 - 1 - مفهوم استقلالية البنك المركزي: - تعرف الاستقلالية أن البنك المركزي يعد مستقلاً إذا كانت الحكومات لا تمارس سيطرتها على قضايا تخصه.⁽⁶⁾ ويرى آخرون أن الاستقلالية هي تفويض السياسة النقدية إلى وكيل تتجه تفضيلاته نحو تجنب التضخم أكثر من تفضيلات المجتمع⁽⁷⁾. وعرف آخرون الاستقلالية بأنها تفويض صريح للبنك المركزي لمتابعة استقرار الأسعار وتبني سمعته للمحافظة على استقرار الأسعار⁽⁸⁾. أما العالم ريكاردو فقد أشار إلى وجود مبدئين من أجل الفصل بين السياسة والنقد، هما:⁽⁹⁾

- إيلاء صلاحية الإصدار إلى أشخاص مفوضين بإدارة الشأن النقدي، معزولين عن رجال السلطة، وتمتعين بالحصانة الكافية تجاه الحكومة.

- خطر اقتراض الحكومة من البنك المركزي الذي يخلق النقد، على أن تتم تلبية احتياجات الحكومة عن طريق الضرائب وسندات الخزنة.

ويرى آخرون عن الاستقلالية تنطوي على تحقيق البنك المركزي لأهدافه بشكل فعال دون الخضوع لأي معايير أو تأثيرات أو ضغوط أخرى سوى المعايير الفنية⁽¹⁰⁾.

ويوضح آخرون أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة، من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم سياسته وتنفيذها، وهي لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما وجود اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما.⁽¹¹⁾

وذكر آخرون أن الاستقلالية تكون في مفهومين، المفهوم الأول تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغوط السياسية المستمرة عن طريق وضع قواعد للسياسة النقدية، يتحتم اتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تجرد في حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، والمفهوم الثاني عن منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية عن طريق عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع سياساته النقدية وتنفيذها.⁽¹²⁾

ويرى أن الاستقلال هو عدم التحكم في كمية النقد حسب رغبة السلطة التنفيذية أو حاجتها، بالإضافة إلى الإشراف الفعال والمهني على الجهاز المصرفي دون الخضوع للاعتبارات السياسية المختلفة وما يترتب عليها من ضغوطات تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي العام.⁽¹³⁾ ويرى آخر أن الاستقلالية حجم السلطة والحرية الممنوحة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ورسمها وصياغتها، ومن ثم إمكانية مساءلته عن تحقيق استقرار الأسعار، وذلك في ضوء النظام السياسي للبنك المركزي والدستور.⁽¹⁴⁾

ويوضح آخرون أن الاستقلالية تعني الحد من تدخلات الحكومة في سياسات البنك المركزي، واتخاذ القرارات التي تخص السياسات النقدية للدولة، التي من الممكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في السياسة النقدية⁽¹⁵⁾. ويعرفها آخرون باستقلال الصيرفة المركزية في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط الاستقلالية بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى فذلك يحج من استقلاليته⁽¹⁶⁾.

1-2: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي:

رغم أن استقلالية البنك المركزي أصبحت واقعاً فعلياً في عدد من الدول فإن الحوار لا زال دائراً عن مبررات هذه الاستقلالية في المملكة المتحدة، التي يعد بنكها المركزي من أقدم البنوك المركزية في العالم، والذي يعد حتى الآن مجرد تابع للخزانة⁽¹⁷⁾.

وهناك أسباب عدة نحو استقلالية البنوك المركزي، هي:⁽¹⁸⁾

1 - سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسات النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تسهم في التضخم، وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون غطاء).

2 - انخيار (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية، إذ كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج إلى السياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية، وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك المركزية بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات النقدية.

3 - التأثير الاقتصادي في السياسة النقدية، وذلك بما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

4 - الارتباط بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار باعتباره الهدف الرئيس للسياسة النقدية⁽¹⁹⁾.

5 - السلطة النقدية أو البنك المركزي في كثير من الدول يعهد إليها بمسؤوليات كبيرة أو صعبة تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، وفي هذه الحالة تعاني من تضارب بعض الأهداف، فزيادة النمو يصاحبها ارتفاع في الأسعار، في حين يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، ورغم أن الهدف الرئيس للبنوك المركزي هو المحافظة على استقرار الأسعار، فإنها لا تتمتع بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية في متابعة أهدافها نظراً لأهمية استقرار الأسعار في المدى الطويل، فإن من الدول خاصة تلك التي عاشت في فترة من فترات تضخمًا متسارعًا هي من أولت أهمية مسبقة وكبرى لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف النمو، ولذلك فهي

تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الاستقلال عن السلطة المالية في إدارة السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في تحقيق هدفها، والمتمثل أساسًا في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، أو مكافحة التضخم.⁽²⁰⁾

1 - 3 : مسوِّغات استقلالية البنك المركزي:

استند مؤيدو استقلالية البنوك المركزية إلى عدد من الحجج والمبررات، التي تدعم فكرة استقلالية البنوك المركزية، ومن أهم هذه المبررات ما يأتي:⁽²¹⁾

1 - أن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على إبقاء استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم على المدى البعيد.

2 - أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسة في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إعادة التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة.

3 - أن غالب البلدان التي شهدت اقتصاداتها ارتفاعًا حادًا في الأسعار، ولم يكن من السهولة السيطرة على هذا الارتفاع في مدة سابقة، ومن ثم استطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا النوع من التضخم فيما بعد، فإن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.

4 - أن من يبرر الاستقلالية انطلاقًا من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي. أما المبررات المعارضة لاستقلالية البنك المركزي فتتمثل في الآتي:⁽²²⁾

1 - يرى أنصار هذا الرأي أن السياسة الاقتصادية يجب أن يقوم بصياغتها موظفون منتخبون، حتى إذا فشلوا في تحقيق رغبات الناخبين فإنهم يستبدلون بمنتخبين آخرين.

2 - أن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسة النقدية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، وبما أن البنك المركزي يكون يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق. ويرى أنصار هذا الرأي أن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود، فهم يفضلون السياسات التي تحقق استقرار الأسعار على السياسات التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة.

3 - أن المعارضين على استقلالية البنك المركزي يرون إن السلطات النقدية شديدة التأثير بالضغوط السياسية، ويعتقدون أن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية المهمة.

4 - أن مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات قد تحدث بين هيئة مستقلة في مجال النقد ومجال السياسات الأخرى خصوصًا سياسات الضرائب وأسعار الصرف.

1 - 4: أنواع الاستقلالية للبنوك المركزية:

1 - 4 - 1: - الاستقلالية السياسية: تشير الاستقلالية السياسية إلى السلطة الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها دون تدخل الحكومة، وتشمل استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات، فاستقلالية الأهداف تعني أن يكون البنك المركزي مستقلاً في تحديد أهدافه دون تدخل الحكومة، فإن نص القانون على إن هدف البنك المركزي هو استقرار الأسعار فإن هذا البنك لا يتمتع باستقلالية في الأهداف، فيما يقصد باستقلالية الأدوات حرية البنك المركزي في اختيار الوسائل التي تحقق أهداف السياسة النقدية، أي أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد الأدوات التي تحقق الأهداف، كتحديد سعر الفائدة من قبل الحكومة، وتخصيص الائتمان العام يدل على عدم وجود استقلالية.⁽²³⁾

1 - 4 - 2: الاستقلالية الاقتصادية: تعرف الاستقلالية الاقتصادية بأنها حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة، ووضع قيود على اقتراض الحكومة من البنك المركزي.⁽²⁴⁾

1 - 4 - 3: استقلالية تعيين المسؤولين: تعني هذه الاستقلالية تقليص السلطة التي تتمتع بها الحكومة فيما يتعلق بالتعيينات في المناصب الرئاسية للبنك، ولا يقصد نفيها، وتحديد مدة التعيين للمحافظ وإقالته من منصبه.⁽²⁵⁾

1 - 4 - 4: الاستقلالية المالية: تتكون هذه الاستقلالية من نوعين، هما: النوع الأول، يعني الحد من قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر⁽²⁶⁾، والنوع الثاني، في استقلالية ميزانية البنك المركزي، ويعني أن يكون للبنك المركزي مصادره الخاصة في التمويل، بحيث لا يعتمد على الحكومة في تمويل نفقاته، ويشترط أن لا يحصل البنك المركزي على موافقة الحكومة على ميزانيته؛ لأن هذا الشرط يمكن الحكومة من الضغط على قرارات البنك المركزي.⁽²⁷⁾

1 - 4 - 5: الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية: الاستقلالية القانونية تعني إعطاء القانون للبنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن العوامل المؤثرة على استقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية هي قياس استقلالية البنك المركزي بناء على التشريعات من قبل الحكومة، أما الاستقلالية الفعلية فيقصد بها السلطات التي يمارسها البنك المركزي فعلياً في إدارة السياسة النقدية، وتعد الاستقلالية القانونية عنصراً أساسياً في الاستقلالية الفعلية. لذلك فإن الاستقلالية القانونية مهمة لسببين هما:⁽²⁸⁾

1 - معرفة درجة الاستقلالية التي يعطيها المشرع للبنك المركزي.

2 - جميع المحاولات القائمة عملياً تبين منهجياً أن استقلالية البنك المركزي في اعتماده على الجوانب القانونية.

1 - 5: مؤشرات استقلالية البنك المركزي:**1 - 5 - 1: المؤشرات السياسية:**

1 - 5 - 1 - 1: مؤشر تعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: يشير هذا المؤشر إلى الجهة التي تعين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة، إذ تكون الاستقلالية مرتفعة عند تعيين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية،

وبترشيح من مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس إدارة البنك، وتقل عندما يتم الترشيح من قبل مجلس النواب، وتقل أكثر عندما يتم الترشيح من قبل مجلس الوزراء، أما إذا كان التعيين من قبل رئيس الجمهورية فحسب فإن الاستقلالية تكون منخفضة بشدة، وتعد هذه الاستقلالية شرطاً أساسياً في المصادقية لنجاح السياسة النقدية⁽²⁹⁾، ويقصد بالتعيين الترشيح وليس إصدار إقرار بالتعيين فقط، فمن المتعارف عليه أن إصدار القرار من رئيس الدولة في الأقل بالنسبة للمحافظ دون تخفيض الاستقلالية، ففي البنك المركزي اليمني نصت المادة (10) من القانون رقم (14) لعام 2000م على تعيين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية وترشيح من مجلس الوزراء، وبالتالي تكون الاستقلالية أقل.

1- 5- 1 - 2: مؤشر أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي: يوضح هذا المؤشر درجة تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، فكلما زاد الأعضاء الذين يمثلون الحكومة زاد تأثير الحكومة في قرارات البنك المركزي وتدخلها في تعديل وإلغاء قراراته، وذلك الاشتراط يخفض من استقلالية البنك المركزي.⁽³⁰⁾

1- 5- 1 - 3: مؤشر تعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: يدل هذا المؤشر على أنه إذا كانت مدة تعيين المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي أطول في فترة تعيين الحكومة فإن ذلك يزيد من الاستقلالية، ويقلل من أثر التغيرات في السلطة التنفيذية على سياسات البنك المركزي مباشرة، كما تساعد المحافظ على تنفيذ سياسته⁽³¹⁾.

1- 5- 1 - 4: مؤشر شفافية البنك المركزي والجهة التي تتولى مساءلته: يعد البنك المركزي مسؤولاً عن أداء السياسة النقدية، ولا بد من التأكد من تحقيق أهدافه، كما تختلف نظم البنوك المركزية في تحديد الجهة التي تحاسب البنك المركزي، فقد تكون السلطة التنفيذية أو التشريعية أو الرأي العام، ويلاحظ في الدول الصناعية التي تتمتع بدرجة استقلالية عالية إن مسؤولية البنك المركزي تكون أمام الرأي العام بشكل مباشر على سبيل المثال بنك (البنوندرز بنك)⁽³²⁾.

1- 5- 1 - 5: مؤشر الاستقلالية المالية للبنك المركزي: إن تدخل الحكومة في ميزانية البنك المركزي من خلال اشتراطات الحكومة الموافقة على موازنة البنك للتأثير فيه والحد من قدرته للحصول على الموارد المالية (الاحتياطات) إذا لم تخضع لرغبات الحكومة، وكذلك قيامه بتقديم تقرير عن مركزه المالي يخفض من الاستقلالية⁽³³⁾.

1- 5- 1 - 6: مؤشر استقلالية صياغة السياسة النقدية ورسمها وتنفيذها: يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يكون هدفه الأساسي هو استقرار الأسعار؛ إذ ترتبط الاستقلالية بهدف استقرار الأسعار، فعند تعدد الأهداف يتيح للحكومة فرصة الضغط على مسؤولي البنك لتغيير اهتمامهم بالنسبة للأهداف المختلفة، وذلك يخفض من الاستقلالية.⁽³⁴⁾

1- 5- 1 - 7: مؤشر تحديد هدف السياسة النقدية: يعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل مستهدف للتضخم دون تدخل الحكومة، فإذا كان البنك المركزي هو من يحدد معدل

التضخم المستهدف بمفرده فإن استقلاليته تزيد، أما إذا كانت الحكومة هي من تحدد أو حتى بالتشاور مع البنك فإن الاستقلالية تقل (35).

1 - 5 - 2: المؤشرات الاقتصادية:

1 - 5 - 2 - 1: مؤشرات أدوات السياسة النقدية: يعني هذا المؤشر قدرة البنك المركزي على تحديد أدوات السياسة النقدية لتحديد أهدافه ودون تدخل الحكومة، وانفراده بتحديد الأداة المناسبة يقلل من التعارض بين الحكومة وسياسة البنك، وفي حالة تدخل الحكومة فإن ذلك يخفض من الاستقلالية، وبالتالي يعيق إدارة السياسة النقدية، ومن هذه الأدوات (نسبة الاحتياطي القانوني، معدل التضخم، سياسة السوق المفتوح). (36)

1 - 5 - 2 - 2: مؤشر إقراض الحكومة: يوضح هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي، فكلما زادت قدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي قلت الاستقلالية، ولذلك تتضمن قوانين البنك المركزي في بعض الدول بعض البنود التي تحد من اقتراض الحكومة، وقد تحدد هذا القرض على أساس التزام البنك أو رأسماله، أو على أساس نفقات الحكومة وإيراداتها، ففي البنك المركزي اليمني تنص المادة 32 بند 2 من القانون رقم 14 لعام 2000م على اقتراض الحكومة في الظروف غير العادية الأمر الذي يخفض من الاستقلالية (37).

1 - 5 - 2 - 3: مؤشر تحديد سعر الفائدة وفترة سداد القرض: يوضح هذا المؤشر أنه كلما قلت فترة السداد زادت الاستقلالية، ففي حالة البنك المركزي اليمني حدد القانون رقم 14 لعام 2000م في المادة 32 بند (2) فترة سداد القرض بستة أشهر، وتعد هذه الفترة معقولة من أجل سرعة السداد وزيادة الاستقلالية (38).

المبحث الثاني: أثر استقلالية البنك المركزي اليمني في فاعلية السياسة النقدية:

1 - 2: تطور استقلالية البنك المركزي اليمني:

1 - 1 - 2: مقر البنك المركزي ورأسماله: حدد القانون رقم 14 لعام 2000م مقر البنك بمدينة صنعاء، والرأس المال المصرح للبنك بمليار ريال يمني والرأس المال المدفوع بمليار ريال يمني (39).

2 - 1 - 2: مجلس إدارة البنك المركزي: نصت المادة 10 البند 1 في القانون رقم 14 لعام 2000م على تحديد مجلس إدارة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي خمسة أعضاء؛ إذ يتكون مجلس إدارة البنك المركزي اليمني من محافظ البنك المركزي رئيساً للمجلس ونائبه وزير المالية أو من يمثله وعضوين آخرين، ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، ونص البند (2) على تعيين المحافظ ونائبه وبقية الأعضاء من قبل رئيس الجمهورية، وبترشيح من مجلس الوزراء، ونص البند (4) من المادة نفسها على أن تستمر مدة بقاء المحافظ ونائبه في المنصبين خمس سنوات من تاريخ التعيين وبقية الأعضاء أربع سنوات (40).

وقد عدلت المادة (10) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م في عام 2003م إلى سبعة أعضاء، وتلك الزيادة تزيد من الاستقلالية، وتقلل من تأثير السلطة التنفيذية في قرارات المجلس؛ نظرًا لانخفاض الأصوات التي تمثل الحكومة في المجلس، كما يتم تعيين المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس من قبل رئيس الجمهورية وبتشريح من مجلس الوزراء.⁽⁴¹⁾

2 - 1 - 3: أهداف البنك المركزي اليمني: نصت المادة (5) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق الاستقرار والحفاظ على ذلك الاستقرار.⁽⁴²⁾

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن البنك يقوم بعملياته في إطار السياسات الاقتصادية الحكومية، ومشاركته لوزارة المالية في رسم السياسة النقدية وصياغتها، فإنه أعطى الأولوية لهدف الاستقرار في الأسعار، الأمر الذي يزيد من الاستقلالية طبقًا لمؤشر صياغة السياسة النقدية.

2 - 1 - 4: استقلالية البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية: نصت المادة (13) البند (3) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن البنك المركزي يحدد أسعار الخصم وأسعار الفائدة لدى البنوك والقروض المقدمة منه وتحديد الاحتياطيات، والحديد في هذا القانون هو استخدام البنك لعمليات السوق المفتوحة.⁽⁴³⁾

وفي ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة فإن البنك المركزي يتحمل عبء إصدار أذون الخزانة لامتناس السيولة النقدية ولا تتحمله الخزانة العامة، إضافة إلى قيام البنك المركزي بتعويض الخزانة العامة للدولة⁽⁴⁴⁾.

فهذا القانون يعطي للبنك المركزي استخدام سياسة السوق المفتوحة، ويعني ذلك قيام البنك المركزي بتحديد أدواته، ومن ثم استخدامها بفاعلية لتحقيق هدفه، وذلك يوضح زيادة الاستقلالية طبقًا لمؤشر استخدام أدوات السياسة النقدية.

2 - 1 - 5: العلاقة بين البنك المركزي اليمني والحكومة: نصت المادة (32) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن لا يمنح البنك أي قروض أو تسهيلات مالية للحكومة، ثم نص البند (2) من المادة نفسها على أنه يجوز في الظروف الاستثنائية أن يمنح البنك تمويلات مؤقتة للحكومة في شكل قروض طارئة، بشرط أن تكون هذه القروض متسقة مع أهداف السياسة النقدية للبنك، وأن لا تؤدي هذه القروض إلى زيادة المبلغ الأصلي الإجمالي المسحوب، والقائم على كل القروض المقدمة للحكومة عن 25% كحد أقصى في المتوسط السنوي للإيرادات العامة للموازنة للثلاث سنوات السابقة مباشرة، على أن لا تزيد فترة استحقاق القروض على ستة أشهر⁽⁴⁵⁾.

كما نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن تكون القروض الطارئة المقدمة للحكومة والمستخدمة فعليًا محررة أو قابلة للدفع بالريال اليمني فقط ومكتوبة، ومنفذة بين الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي، وتنص الاتفاقية على أصل القرض الطارئ وفترة الاستحقاق وأسعار الفائدة الملائمة.⁽⁴⁶⁾

ويتضح مما سبق أن القانون رقم 14 لعام 2000م قد منع إقراض الحكومة، وأجاز إقراضها في الظروف الاستثنائية وبقيود صارمة، الأمر الذي يزيد من الاستقلالية طبقاً لمؤشر إقراض الحكومة ومؤشر تحديد فترة السداد.

2 - 1 - 6: الاستقلالية المالية للبنك المركزي اليمني: رقم 14 لعام 2000م على أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام بنسبة 10 % من صافي دخل البنك، كما منح القانون البنك المركزي تكوين الاحتياطيات بعد أخذ موافقة الحكومة، وبعد تكوينها يحول بقية الدخل إلى الحكومة،⁽⁴⁷⁾ كما يقوم البنك المركزي أيضاً بتقديم بيان أولي إلى مجلس الوزراء عن مركزه المالي خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً.⁽⁴⁸⁾ ويتضح مما سبق أن قيام البنك بتحويل صافي الدخل إلى الحكومة، وقيامه بأخذ موافقة الحكومة على تكوين الاحتياطيات تخفض الاستقلالية المالية للبنك المركزي طبقاً لمؤشر استخدام الاستقلالية المالية.

2- 1 - 7: مساءلة البنك المركزي اليمني وشفافيته: نصت المادة (13) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م على قيام البنك بالتقييم الدوري للوضع الاقتصادي والنقدي من خلال قيامه بتقديم نشرة دورية كل شهر إلى المجلس عن إدارة البنك لسياسته النقدية والتنظيمية.⁽⁴⁹⁾ كما نصت المادة (57) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن يقدم البنك المركزي تقريراً عن ميزانيته خلال ثلاثة أشهر ونهاية السنة المالية إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب.⁽⁵⁰⁾ إضافة إلى البند (2) من المادة نفسها بأن يقدم البنك المركزي بياناً أولياً إلى مجلس الوزراء عن مركزه المالي خلال خمسة عشر يوماً، ونص البند (4) من المادة نفسها من القانون على أن يقدم البنك كل ستة أشهر إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء بياناً ينشر، وتراجع سياسته النقدية وتشرح وتقيم.⁽⁵¹⁾ ومن ذلك يتضح أن الاستقلالية يزيد طبقاً لمؤشر مساءلة البنك المركزي وشفافيته.

2 - 2: تحليل مؤشرات الاستقلالية الاقتصادية للبنك المركزي اليمني:

2 - 2 - 1: استقلالية قرار التمويل: يوضح هذا المؤشر إمكانية تقديم البنك المركزي تسهيلات مالية إلى الحكومة من خلال أربعة مؤشرات هي في حالة أن البنك المركزي لا يقدم تسهيلات مالية للحكومة وتقل إلى 0.66 وفي حالة عن البنك المركزي يقدم تسهيلات للحكومة محددة مطلقاً بالفترة والهدف وتأخذ 0.33

وفي حالة إمكانية تقديم تسهيلات محدد حجمها بحسب الاتفاق بين البنك ووزارة المالية، وتكون (صفرًا) في حالة تفويض البنك المركزي بتحديد المبالغ التي تحتاجها الحكومة بشكل دوري.

جدول (1-2) يوضح درجة الاستقلالية القانونية المتاحة للبنك المركزي اليمني من خلال استخدام مقياس **cuk ie manand** لقانوني البنك المركزي اليمني رقم 21 لعام 1991م ورقم 14 لعام 2000م

قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2000م		قانون البنك المركزي رقم 21 لعام 1991م		الدرجة المعيارية	المؤشرات الاقتصادية
الدرجة المحتسبة	الدليل القانوني	الدرجة المحتسبة	الدليل القانوني		
1	المادة 32 البند 1				أ - قرار التمويل:
				1	1- يمنح القانون البنك المركزي تقديم تسهيلات إلى الحكومة
		0,66	المادة 33 البند 1	0.66	2- البنك المركزي يقدم تسهيلات إلى الحكومة لكنة يحددها تحديدًا مطلقًا بالنوع والهدف
				0.33	3- إمكانية تقديم تسهيلات رقابية وتحديد حجمها بحسب الاتفاق بين البنك والمالية
				صفر	4- يفاوض البنك المركزي في تحديد حجم المبالغ التي تحتاجها الحكومة بشكل دوري
					ب- تحديد سعر الفائدة:
				1	1- يمنح البنك المركزي الحكومة قروضًا بأقل سعر فائدة في السوق
0.75	المادة 32 البند 4			0.75	2- يمنح البنك المركزي الحكومة قروضًا بأقل سعر فائدة في السوق
		0.50	المادة 33 البند 1,2	0.50	3- وجود سقف لأسعار الفائدة المدفوعة من الحكومة
				0.25	4- لا تضمن مواد القانون بنودًا تمنح بموجبها الحكومة قروضًا بأسعار فوائد خاصة
				صفر	5- لا يلزم القانون الحكومة بدفع فوائد على قروض البنك المركزي
					ج- تحديد فترة سداد قرض البنك المركزي إلى الحكومة:

1	المادة 32 البند 2			1	1- مدة الاستحقاق ستة شهور
				0.66	2- مدة الاستحقاق عامٌ كاملٌ
				0.33	3- مدة الاستحقاق أطول من عام
		صفر	المادة 33 البند 1	صفر	4- لم يحدد القانون فترة الاستحقاق
					د- تحديد مبلغ قروض البنك المركزي إلى الحكومة:
1	المادة 32 البند 4			1	1- تحديد مبلغ القرض مكتوبًا بصورة مطلقة
				0.75	2- تحديد المبلغ كنسبة من رأس المال وأصول البنك المركزي
		0.5	المادة 33 البند 2	0.5	3- تحديد المبلغ كنسبة من إيرادات الحكومة
				0.25	4- تحديد المبلغ كنسبة من نفقات الحكومة
				صفر	5- لا يحدد القانون حجم المبالغ الممنوحة للحكومة
					هـ- إصدار أدوات الدين العام
				1	1- البنك المركزي يمنع إصدار سندات الدين العام
صفر	المادة 31 البند 1 الفقرة د	صفر	المادة 32 البند 1	صفر	2- لا يمنع قانون البنك المركزي في ان يصدر أدوات الدين العام في الأسواق الأولية

يلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم 21 لعام 1991م حصل 0.66؛ إذ نصت المادة 33 من القانون نفسه على إعطاء البنك المركزي الحق في تقديم مبالغ مباشرة إلى الحكومة لمواجهة التقلبات الموسمية⁽⁵²⁾، أما القانون رقم (14) لعام 2000م فحصل قيمة (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على عدم منح البنك المركزي تسهيلات ائتمانية للحكومة، ووضع بعض الضوابط في حالة تقديم قروض لها، مثل تحديد سقف الإقراض بنسبة 25% من متوسط إيرادات ثلاث سنوات سابقة⁽⁵³⁾، بالإضافة إلى أن القانون رقم 14 لعام 2000م وضع قيودًا أقوى من القانون رقم 21 لعام 1991م مما جعل القانون رقم 14 لعام 2000م أكثر استقلالية من القانون رقم 21 لعام 1991م بفارق 0.34.

2 - 2 - 2: استقلالية تحديد الفائدة: يوضح هذا المؤشر تحديد فائدة القرض من خلال خمسة مؤشرات، وهي عندما تكون (1) فإن البنك المركزي يمنح الحكومة بأسعار الفائدة السوقية، وتقل عن 0.75 عندما يمنح البنك الحكومة قروضًا بأقل من سعر الفائدة في السوق وبالاتفاق بينهما، ويصل إلى 0.50 في حالة وجود سقف لأسعار الفائدة المدفوعة من الحكومة، وإلى 0.25 في حالة عدم تضمن مواد القانون بنودًا يمنح بموجبها الحكومة قروضًا بأسعار فائدة خاصة، وتأخذ (صفر) في حالة عدم إلزام الحكومة بدفع فوائد للبنك المركزي، ويلاحظ من الجدول (1-2) لمؤشر استقلالية تحديد الفائدة الآتي:

إن القانون رقم 21 لعام 1991م خفض الاستقلالية إذ حصل على 0.50 ونصت المادة (33) من القانون نفسه على تحديد سقف لسعر الفائدة مقدارها 3%⁽⁵⁴⁾، وكذلك القانون رقم 14 لعام 2000م حصل على 0.75 إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على عدم تحديد سعر فائدة لقرض البنك المركزي، واكتفى فقط بذكر سعر الفائدة الملائمة، أي ذلك يكون بالاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية.⁽⁵⁵⁾ وذلك يوضح خفضًا من الاستقلالية، لكن القانون رقم (14) لعام 2000م كان أكثر استقلالية من القانون رقم 21 لعام 1991م بفارق 0.25.

2 - 2 - 3: استقلالية تحديد مدة سداد قروض البنك المركزي للحكومة: يوضح هذا المؤشر تحديد فترة القرض، وتوجد أربعة مؤشرات لتحديد ذلك، إذ تأخذ (1) في حالة أن مدة الاستحقاق ستة أشهر، وتقل إلى 0.66 في حالة أن مدة الاستحقاق عام كامل، وتصل إلى 0.33 في حالة أن مدة الاستحقاق أطول من عام، وفي حالة عدم تحديد القانون فترة الاستحقاق تأخذ صفرًا، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم (21) لعام 1991م حصل على صفر، وتضمنت المادة (33) على أن البنك المركزي يقدم قروضًا للحكومة من دون تحديد فترة السداد⁽⁵⁶⁾، الأمر الذي يجعل الحكومة تتساهل في سداد القروض، في حين أن القانون رقم (14) لعام 2000م قد حصل على (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون نفسه على تحديد فترة سداد القرض بمدة لا تزيد عن ستة أشهر⁽⁵⁷⁾، وذلك يزيد من الاستقلالية، ومن ذلك يتضح أن القانون رقم (14) لعام 2000م منح البنك استقلالية أكبر من القانون رقم (21) لعام 1991م بفارق (1).

2 - 2 - 4: تحديد مبلغ قروض البنك المركزي للحكومة: يوضح هذا المؤشر استقلالية إجراء العقد بين الحكومة والبنك المركزي من خلال خمسة مؤشرات، وهي عند تحديد مبلغ القرض لا بد أن يكون مكتوبًا بصورة مطلقة تأخذ (1)، وفي حالة عدم تحديد المبلغ كنسبة من رأس المال أو أصول البنك تنخفض إلى 0.75 وعند تحديد المبلغ كنسبة من إيرادات الحكومة تأخذ 0.50، ويحصل على 0.25 عند تحديد المبلغ كنسبة من نفقات الحكومة، وتحصل على (صفر) عندما لا يحدد حجم المبالغ المدفوعة للحكومة، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم 21 لعام 1991م حصل على 0.50، وذلك نظرًا لتحديد مبلغ القرض كنسبة من إيراداتها طبقًا للمادة (33) من القانون رقم (21) لعام 1991م في حين حصل القانون رقم (14)

لعام 2000م على (1) إذ أكدت المادة (32) من القانون رقم (14) لعام 2000م على عدم منح الحكومة قروضاً عادية باستثناء القروض الطارئة بشرط أن تكون القروض محررة ومكتوبة، والاتفاق على ذكر أصل القرض⁽⁵⁸⁾، وهذا يدل على أن القانون رقم (14) لعام 2000م منح استقلالية أكبر مقارنة بالقانون رقم (21) لعام 1991م بفارق 0.5 نظراً لوجود قيود أكبر على قروض الحكومة في القانون رقم (14) لعام 2000م؛ إذ يجب أن تكون هذه القروض مكتوبة بشكل واضح ومنفذة وقابلة للدفع، بخلاف القانون رقم (21) لعام 1991م.

2 - 2 - 5: إمكانية إقراض الحكومة بإصدار أدوات الدين العام في السوق النقدي: يوضح هذا المؤشر إمكانية إقراض الحكومة، وتوجد مؤشرات لاحتساب درجة الاستقلالية؛ إذ تأخذ (1) عندما يمتنع البنك المركزي عن إصدار أدوات الدين العام، ويلاحظ من الجدول (1-2) أن القانون رقم (14) لعام 2000م والقانون رقم (21) لعام 1991م على الدرجة نفسها من الاستقلالية وهب (صفر) إذ نصت المادة (32) من القانون رقم (21) لعام 1991م على أن يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام نيابة عن الحكومة⁽⁵⁹⁾، ونصت المادة (31) من القانون رقم (14) لعام 2000م على قيام البنك المركزي بإصدار سندات الحكومة⁽⁶⁰⁾، والذي بدأ بموجبه البنك المركزي بتنفيذ إصدار أدوات الدين العام كأذون الخزانة عام 1995م، وإعادة الشراء في عام 1999م، وشهادات الإيداع في عام 2002م، وبناء على ذلك فإنه لا يوجد فرق بين القانونين، وبالتالي تكون لهما قيمة درجة الاستقلالية نفسها بإصدار أدوات الدين العام في السوق النقدي، وبالتالي تنخفض الاستقلالية للبنك المركزي اليمني في القانونين.

2 - 3: استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية:

2 - 3 - 1: استقلالية البنك المركزي اليمني في صياغة أهداف السياسة النقدية وتحديدها وتنفيذها خلال الفترة (2002م - 2021م): يوضح مؤشر صياغة أهداف السياسة النقدية وتحديدها وتنفيذها بأن البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن صياغتها وتنفيذها؛ إذ نصت المادة (5) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن يمارس البنك المركزي عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، وأن يرسم سياسته النقدية وتنفيذها التي تنسجم مع هدف استقرار الأسعار.⁽⁶¹⁾

كما نصت المادة (5) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار، والمحافظة على ذلك الاستقرار.⁽⁶²⁾ وذلك لأن المادة (5) من القانون رقم 14 لعام 2000م أعطت البنك المركزي استقلالية أكبر خلال الفترة (2002م - 2021) مقارنة بالفترة (1991م - 2001م) إذ قام البنك المركزي باتباع سياسة استهداف التضخم من أجل تحديد الهدف النهائي خلال الفترة (2002م - 2021م)، كما حدد هدفاً رقمياً لبعض المتغيرات الاقتصادية، مثل معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، وقيمة العجز من الناتج.

ويوضح الجدول (2-2) القيم المستهدفة والفعلية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالمقارنة بين القيم المستهدفة خلال الخطط التنموية بالقيم الفعلية لبعض المتغيرات، نلاحظ وجود انحرافات كبيرة بين القيمة المستهدفة والقيمة الفعلية، إذ كان معدل التضخم المستهدف خلال الفترة (1991م - 2000م) نسبة 5.75 % في المتوسط السنوي، ومعدل التضخم الفعلي خلال تلك الفترة 12.09 % في المتوسط، في حين كان معدل التضخم الفعلي تجاوز المعدل المستهدف، وكانت القيمة المستهدفة لمعدل التضخم خلال الفترة (2001م - 2010م) 5.64 % في حين كانت القيمة الحقيقية لمعدل التضخم 13.55 %، وخلال الفترة (2011م - 2021م) كان معدل التضخم المستهدف بنسبة 15.78 % سنويًا، في حين كان معدل التضخم الفعلي 12.51 % في المتوسط، لذلك يتضح أن فترة (2011م - 2021م) كانت أفضل من فترة (1991م - 2000م)، حيث حقق معدل التضخم إنخفاضًا كبيرًا ولم يتجاوز المعدل المستهدف للتضخم، الأمر الذي يعني أن البنك المركزي عمل على التحسين في أداء السياسة النقدية أثناء تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م.

جدول (2-2) يوضح القيم المستهدفة والفعلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

الرقم	القيم المستهدفة والفعلية بالمتوسط	1991م - 2000م	2001م - 2010م	2011م - 2021م
1	القيم المستهدفة لمعدل التضخم	القانون رقم 21 لعام 1991م	القانون رقم 14 لعام 2000م	القانون رقم 14 لعام 2000م
2	القيم الحقيقية لمعدل التضخم	5.75 %	5.64 %	15.87 %
3	القيم المستهدفة لمعدل النمو	12.09 %	13.55 %	12.51 %
4	القيم الفعلية لمعدل النمو	6.9 %	6.44 %	8.17 %
5	القيمة المستهدفة للعجز من الناتج المحلي	5.33 %	6.10 %	5.4 %
6	القيمة الفعلية للعجز من الناتج المحلي	2.3 %	2.3 %	3.45 %
		2.83 %	3.36 %	12.85 %

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على الخطط الخمسية الاقتصادية والاجتماعية من الأولى إلى الخامسة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

لذلك نستنتج أن القانون رقم 14 لعام 2000م أوضح أن هدف البنك المركزي الرئيس هو تحقيق الاستقرار في الأسعار، الأمر الذي مكن البنك من تخفيض معدل التضخم خلال الفترة (2011م - 2021م)، وبالتالي ترداد فاعلية السياسة النقدية، ومع ذلك هناك نوع في الغموض في قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2000م إذ نصت المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون أن يمارس البنك عملياته في إطار السياسة الاقتصادية الحكومية، وهذا يؤدي إلى تعارض بين السياسة والنقدية والمالية، على الرغم من أن البند (1) من المادة نفسها أعطى الأولوية لهدف الاستقرار في الأسعار، وبالتالي ارتفاع الاستقلالية الفعلية للبنك.

أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن خلال الجدول (2-2) يتضح انحراف القيم المستهدفة للناتج عن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الفعلي، فمن الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (1991م - 2000م) كان 6.9 % في المتوسط سنويًا، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي

الفعلي 5.33 % في المتوسط، في حين كان معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (2001م-2010م) بلغ 6.44 % سنويًا في المتوسط، في حين بلغ معدل النمو الفعلي 6.10 % في المتوسط، أما معدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة (2011م-2021م) فقد بلغ 8.17 %، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الفعلي 5.4 % في المتوسط.

ويتضح من ذلك أن رغبة البنك المركزي في تحقيق هدف زيادة معدل النمو لم يتحقق إلا في الفترة (2001م-2010م) ويعود ذلك إلى تجاوز معدل التضخم الفعلي للمعدل المستهدف إلى التعارض في الأهداف بين معدل التضخم ومعدل النمو.

أما بالنسبة للعجز في الموازنة العامة للدولة فمن خلال الجدول (2-2) يتضح انحراف القيم المستهدفة للعجز من الناتج عن القيمة الفعلية للعجز من الناتج، ومن الملاحظ عن قيمة العجز المستهدف خلال الفترة (1991م-2000م) كان 2.3 % في المتوسط سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 2.83 % في المتوسط، فيما كانت قيمة العجز المستهدف الناتج خلال الفترة (2001م-2010م) 2.3 % في المتوسط سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 3.36 % في المتوسط سنويًا، أما قيمة العجز المستهدف إلى الناتج خلال الفترة (2011م-2021م) فكانت 3.45 % سنويًا، في حين بلغت قيمة العجز الفعلي إلى الناتج 12.85 % في المتوسط.

ويتضح من ذلك زيادة العجز الفعلي إلى الناتج في الخطط الخمسية للدولة عن المعدل المستهدف، الأمر الذي يوضح عدم قدرة البنك المركزي في الحد من العجز الفعلي إلى المعدل المستهدف.

2 - 3 - 2: تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2021م):

من الملاحظ أن القانون رقم 14 لعام 2000م تطرق إلى الاستقلالية بشكل جزئي، فقد نص قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2000م على أن الهدف الرئيس للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار⁽⁶³⁾، وساعد هذا النص القانوني على احتمال تخفيض وجود أهداف أخرى تتعارض مع هدف استقرار الأسعار، مما يدل على منح البنك استقلالية مرتفعة والتي تزيد من فاعلية السياسة النقدية.

جدول (2-3) يوضح العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة 2002م - 2021م

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2002م	14	12.49
2003م	14.3	10.8
2004م	16.2	12.53
2005م	16.1	11.44
2006م	15.7	10.94
2007م	15.3	7.88
2008م	15	19.03
2009م	14.6	5.41

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2010م	17.8	11.15
2011م	16.7	19.39
2012م	17.7	10.21
2013م	17.7	11.05
2014م	17.4	8.08
2015م	17.2	8.7
2016م	17.9	8.6
2017م	18.1	9.2
2018م	18.5	9.2
2019م	18.6	9.7
2020م	18.8	9.1
2021م	18.8	8.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م-2021م

يلاحظ من الجدول (3-2) زيادة معدل البطالة من 14 % عام 2002م إلى 18.8 % عام 2021م بمعدل زيادة 34 % في حين انخفضت معدلات التضخم خلال الفترة (2002م-2021م) من 12.49 % عام 2002م إلى 8.2 % عام 2021م بمعدل انخفاض 32 %، وذلك يوضح العلاقة العكسية بين هدف معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث تحقق انخفاض في معدلات التضخم وزيادة في معدلات البطالة، مما يوضح أن البنك المركزي أعطى الأولوية لهدف الاستقرار في مستوى الأسعار، الأمر الذي يوضح أن الاستقلالية الفعلية العالية للبنك المركزي، وبالتالي زيادة فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2021م) وهذه النتيجة تتوافق مع الآراء المؤيدة للاستقلالية.

2 - 3 - 3: تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة 2002م - 2021م:

2 - 3 - 3 - 1: تحديد العرض النقدي كهدف وسيط خلال الفترة (2002م-2021م):

يستخدم البنك المركزي العرض النقدي كهدف وسيط للتأثير في معدل التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (4-2) يوضح العلاقة بين العرض النقدي ومعدل التضخم وعلاقة أسعار الفائدة مع العرض النقدي وأسعار الصرف خلال الفترة 2002م - 2021م (بملايين الريالات)

السنة	معدل التضخم %	العرض النقدي %	معدل نمو العرض النقدي	الإصدار النقدي	معدل نمو الإصدار النقدي	معدل الناتج	الإصدار النقدي	سعر الصرف	سعر الفائدة
2002م	12.49	712266.8	26.50	243775.4	12.24	5.04	34.2	175.62	13

السنة	معدل التضخم %	العرض النقدي %	معدل نمو العرض النقدي	الإصدار النقدي	معدل نمو الإصدار النقدي	معدل نمو الناتج	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	سعر الصرف	سعر الفائدة
2003م	10.8	855071	20.05	274272.3	12.51	5.76	32.0	183.45	13
2004م	12.53	974166.9	13.93	302798	10.40	4.64	31.08	184.78	13
2005م	11.44	1107281	13.66	337529.1	11.47	5.14	30.48	191.42	13
2006م	10.94	1413779	27.68	419344.8	24.24	4.64	29.66	197.05	13
2007م	7.88	1651337	16.80	443973	5.78	3.48	26.8	198.95	13
2008م	19.03	1877477	13.69	490060	10.38	4.08	26.10	199.78	13
2009م	5.41	2075799	10.56	551668.3	12.57	4.13	826.5	202.85	10
2010م	11.15	2266722	9.20	570970.9	3.498	3.32	925.1	219.59	20
2011م	9.39	2268233	0.07	800254	40.16	15.09-	35.28	213.85	20
2012م	10.21	2756763	21.54	832726.4	4.06	2.19	130.2	214.35	18
2013م	11.05	3101563	12.51	821554	1.34-	3.24	926.4	214.89	15
2014م	8.08	3106216	0.15	854884	4.06	9.56-	27.52	214.89	15
2015م	8.7	3112880	0.21	859931	0.59	5.11-	27.6	250.50	15
2016م	8.6	3203901	2.9	877650	2.1	6.19-	27.39	265.80	15
2017م	9.2	3217222	0.42	886741	1.04	7.95-	27.56	380.50	15
2018م	9.2	3330442	3.51	888123	0.16	33-	26.67	650.60	15
2019م	9.7	3356380	0.78	925644	4.2	2.9-	27.58	850.50	15
2020م	9.1	3359130	0.8	939555	1.5	2.1-	27.79	920.10	15
2021م	8.2	3379662	0.61	941442	0.2	1.2	27.86	1150.50	15

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م - 2021م + البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للبنك المركزي للأعوام 2002م - 2021م

يتضح من خلال الجدول (4-2) أنه توجد علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة (200م-2021م) وأن الزيادة في معدل التضخم ترجع إلى زيادة في العرض النقدي، حيث يلاحظ الانخفاض في معدل التضخم خلال الفترة (2002م-2007م) من 12.49 % عام 2002م إلى 7.88 % عام 2007م، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو العرض النقدي من 26.50 % عام 200م إلى 16.80 % عام 2007م، وانخفاض نسبة الإصدار النقدي إلى العرض النقدي من 34.2 % عام 2002م إلى 26.8 % عام 2007م، ويرجع ذلك الانخفاض إلى صدور قانون استقلالية البنك المركزي رقم 14 لعام 2000 م وزيادة فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2002م-2007م)، ثم استمر معدل التضخم في الارتفاع والانخفاض حتى وصل عام 2011م إلى 19.39 %، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في أسعار السلع الغذائية المستوردة نتيجة للأزمات المالية للغذاء، بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والأزمة المالية عام 2008م، ثم انخفض في عام 2014م إلى 8.08 % ثم عاود الارتفاع

نسبياً خلال السنوات 2015م - 2020م بسبب الارتفاع العالمي للأسعار للسلع الأساسية وارتفاع أسعار النفط عالمياً، وقيام البنك المركزي بطباعة العملة لتغطية العجز في الموازنة العامة، ثم عاد في الانخفاض في عام 2021م بسبب الإجراءات التي إتخذها البنك المركزي اليمني، المتمثلة في بيع العملات الأجنبية عبر المزاد العلني بالبنك المركزي والتوقف عن طباعة العملة.

2 - 3 - 3 : تحديد سعر الفائدة كهدف وسيط خلال الفترة 2002م - 2021م:

يعد مؤشر سعر الفائدة أداة مهمة للتأثير في العرض النقدي لعلاقته بالهدف النهائي، سواء كان تحقيق استقرار الأسعار أو تحقيق النمو الاقتصادي، ويلاحظ من خلال الجدول (4-2) أن أسعار الفائدة خلال الفترة 2002م - 2008م لم تكن منسجمة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتي تدعو إلى تحرير أسعار الفائدة؛ إذ بقيت أسعار الفائدة ثابتة عند 13% خلال الفترة 2002م - 2008م كما يوضح الجدول، فقد أدى ذلك التثبيت لأسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقي وارتفاع معدل نمو العرض النقدي، وفي عام 2000م استمرت أسعار الصرف في الارتفاع على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة إلى 10%، أما في العامين 2010م و2011م فقد اتخذ البنك المركزي اليمني قراراً برفع أسعار الفائدة إلى 20% مما خفض من أسعار الصرف بمعدلات متناقضة في العامين 2010م و2011م إلى (219.59، 213.85) ريالاً على التوالي، وسرعان ما انخفضت أسعار الفائدة عام 2012م إلى 18%، ووصلت أسعار الصرف إلى 214.89 ريالاً للدولار، واستمر الانخفاض في العامين 2013م و 2014م حتى استقرت أسعار الفائدة عند 15% وأسعار الصرف إلى (214.35، 214.89) ريالاً للدولار على التوالي، أي إن الارتفاع كان طفيفاً، ثم استمر سعر الصرف للريال اليمني في التراجع حتى وصل في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع كبير؛ إذ وصل في عام 2021م إلى 1150.50 ريالاً للدولار، وذلك يدل على ضعف إدارة السياسة النقدية لأسعار الفائدة للتأثير في أسعار الصرف، وأيضاً انخفاض في الاستقلالية للبنك المركزي.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين أسعار الفائدة بالهدف النهائي (معدل التضخم) فإن الجدول (4-2) وضح هذه العلاقة، فعندما كانت أسعار الفائدة ثابتة عند معدل 13% خلال الفترة 2002م-2008م استمر معدل التضخم في الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2009م انخفض معدل التضخم إلى 5.41% عندما انخفضت الفائدة إلى 10%، ومن الملاحظ أن معدل التضخم في هذا العام كان أقل من أسعار الفائدة بنسبة 4.59%، وذلك يؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية، واستمر معدل التضخم في الارتفاع في عامي 2010م و2011م إلى (11.15%، 19.39%) على التوالي عندما ارتفعت أسعار الفائدة إلى 20% للأزمة السياسية التي مر بها اليمن في ذلك العام، ومن ثم انخفضت أسعار الفائدة إلى 18% عام 2012م، إذ كان الانخفاض في معدل التضخم كبيراً عام 2012م، فقد وصل إلى 10.21% مقارنة بعام 2011م، ومن ثم ارتفع معدل التضخم عام 2013م إلى 11.05%، ثم عاد إلى الانخفاض عام 2014م إلى 8.08% نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة إلى 15% في العامين 2013م و2014م.

كما وضع الجدول (4-2) علاقة أسعار الفائدة بمعدل النمو، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (5.04%، 4.01) عندما كانت أسعار الفائدة عند معدل 13%، ومن ثم انخفضت أسعار الفائدة عام 2009م إلى 10%، وفي العامين 2010م و2011م ارتفعت أسعار الفائدة إلى 20%، في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2010م إلى 3.32%، واستمر هذا الانخفاض في معدل نمو الناتج إلى 15.09% عام 2011م، وسرعان ما انخفضت أسعار الفائدة في الأعوام 2012م و2013م إلى (18%، 15%)، كما ارتفع معدل النمو إلى (2.19%، 3.24%) على التوالي، ومن ذلك نستنتج أن البنك المركزي استخدم سعر الفائدة الإسمي كهدف وسيط وليس كأداة من أدوات السياسة النقدية، واستقرت أسعار الفائدة عند نسبة 15% عام 2014م، في حين انخفض معدل النمو إلى قيمة سالبة هي (-9.56%)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض شديد في معدلات النمو خلال السنوات (2015م-2021م) نظرًا للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها اليمن.

2-4: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (2002م-2021م):

2-4-1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسة النقدية المباشرة:

2-4-1-1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أسعار الفائدة: نصت المادة (42) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه يجوز للبنك أن يقرر الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة الفائدة التي تدفعها البنوك لأي نوع من أنواع الودائع.⁽⁶⁴⁾

جدول (5-2) يوضح العلاقة بين أسعار الفائدة على الودائع والادخار وعلى القروض والسلف مع معدل التضخم خلال الفترة 2002م - 2021م

معدل التضخم	الفائدة على الادخار	سعر الفائدة على الإيداع				سعر الفائدة على القروض	السنة
		لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 9 أشهر	لمدة 12 شهراً		
12.49	13	13	13	13	13	15 - 21	2002م
10.8	13	13	13	13	13	15 - 21	2003م
12.53	13	13	13	13	13	15 - 21	2004م
11.44	13	13	13	13	13	15 - 21	2005م
10.94	13	13	13	13	13	15 - 21	2006م
7.88	13	13	13	13	13	15 - 21	2007م
19.03	3	13	13	13	13	15 - 21	2008م
5.41	10	10	10	10	10	15 - 21	2009م
11.15	20	20	20	20	20	23 - 29	2010م

19.39	20	20	20	20	20	23 - 29	م2011
10.21	18	18	18	18	18	20 - 27	م2012
11.05	15	15	15	15	15	19 - 25	م2013
8.08	15	15	15	15	15	19 - 25	م2014
8.7	15	15	15	15	15	19 - 25	م2015
8.6	15	15	15	15	15	19 - 25	م2016
9.2	15	15	15	15	15	19 - 25	م2017
9.2	15	15	15	15	15	19 - 25	م2018
9.7	15	15	15	15	15	19 - 25	م2019
9.1	15	15	15	15	15	19 - 25	م2020
8.2	15	15	15	15	15	19 - 25	م2021

المصدر: البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م - 2021م

يوضح الجدول (5-6) حركة أسعار الفائدة بين الصعود والهبوط، فقد قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة في عام 2002م إلى 13% واستقرت هذه النسبة حتى عام 2008م، وعلى الرغم من تثبيت هذه النسبة خلال الفترة (2000م-2008م) فإنها كانت أكبر من معدل التضخم فيما عدا عام 2008م، الأمر الذي يوضح الاستقرار في الأسعار، وبالتالي يزيد من فاعلية السياسة النقدية، وقد كان هدف البنك المركزي من تثبيت أسعار الفائدة هو استقرار أسعار الصرف، وإن تثبيت أسعار الفائدة أدى إلى زيادة الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، الأمر الذي يخفض من الفاعلية، كما ظلت أسعار الفائدة على القروض تتغير صعوداً وهبوطاً تبعاً لتغيرات أسعار الفائدة على الودائع، وفي عام 2009م قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة إلى 10% وسرعان ما رفعت إلى 20% في العامين 2010م و2011م.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفوائد خلال هذه الفترة إلى 20% فإنه لم يكن هناك تأثير فعال لأسعار الفائدة في معدل التضخم الذي وصل إلى 19.39% عام 2011م، ووصل العرض النقدي إلى 2268264 مليون ريال عام 2011م، ومن ثم انخفضت أسعار الفوائد إلى 18% عام 2012م، واستمرت في الانخفاض إلى 15% في بقية الأعوام حتى عام 2021م، ومن ثم انخفض معدل التضخم إلى 8.2% عام 2021م.

ومن ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداة أسعار الفائدة للتأثير في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، ومن التأثير في معدل التضخم في معظم سنوات الفترة.

2-4-2: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:

2 - 4 - 2 - 1: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أداة الاحتياطي القانوني: تعد أداة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال الفترة (2002م-2021م)، حيث نصت المادة (41) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه يحق للبنك المركزي تحديد نسبة احتياطي حدية إلى مائة في المائة من أي زيادة في أي نوع من الودائع والالتزامات⁽⁶⁵⁾.

جدول (2-6) يوضح أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية النقدية خلال الفترة 2002م-2021م

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني على الريال	نسبة الاحتياطي القانوني على العملة الاجنبية	الاحتياطيات الفائضة للبنوك	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع	سعر إعادة الخصم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة لأذون الخزانة قصيرة الأجل	سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي	ائتمان البنوك
2002م	10	10	55710	119433.4	56.499	13.9	13	10.9	0	0
2003م	10	20	87592.8	186325.1	57.01	16.87	13	13.10	0	0
2004م	10	20	112678.7	279233.5	50.08	16.98	13	14.6	0	0
2005م	10	30	152885.8	341031.9	55.53	17.29	13	14.89	287.8	0
2006م	10	20	152863.1	406874.8	53.37	17.83	13	15.65	2.1	0
2007م	10	20	208288.7	590892.2	49.13	17.92	13	15.86	47.8	0
2008م	7	20	215182.4	619581	43.4	17.43	13	15.2	585.1	0
2009م	7	20	232901	875949.9	46.93	15.57	10	13.47	8.4	0
2010م	7	20	275522.9	1137820.2	51.22	23.23	20	20.92	0	0
2011م	7	10	174951.7	933658.8	44.66	24.81	20	22.88	0	0
2012م	7	10	276839.4	1179621	40.93	23.75	18	21.87	822	0
2013م	7	10	321851.6	1722487.3	39.03	18.55	15	16.64	875	0
2014م	7	10	30226.5	1844791.3	37.86	18.08	15	16.08	1552	0
2015م	7	10	304551.2	1611440	37.91	17.91	15	15.83	1561	0
2016م	7	10	304990.8	1690551	37.22	17.80	15	15.81	1599	0
2017م	7	10	306170.3	1707620	36.88	17.16	15	15.77	1666	0
2018م	7	10	308889.4	1758339	36.76	16.55	15	15.28	1681	0
2019م	7	10	312241.7	1791540	36.93	16.43	15	15.13	1691	0
2020م	7	10	313139.8	1835956	37.61	16.35	15	14.72	1701	0
2021م	7	10	315778.1	1896860	37.15	16.11	15	14.60	1719	0

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 2002م - 2021م + النشرة الإحصائية للبنك المركزي لتطورات النقدية والمصرفية للفترة 2002م - 2021م

يوضح الجدول (2-6) أن نسبة الاحتياطي القانوني كانت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2002م-2021م)، وقد قام البنك المركزي 2000/7/8م بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 10 %، وظلت ثابتة عند ذلك المعدل حتى عام 2007م، أي إن البنك المركزي ثبت هذه الأداة ولم يستخدمها خلال الفترة (2000م-2007م) من أجل المحافظة على استقرار الأسعار، وذلك أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة

خلال الفترة 2002م-2007م من 55710 مليون ريال عام 2002م إلى 208288.7 مليون ريال، وزيادة القروض التي تمنحها البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومة، لأن البنوك تمتلك سيولة كبيرة، ومهما قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن ذلك لن يؤثر في احتياطي البنوك، ومن ثم قرر البنك المركزي في 2008/3/31م مرة أخرى تخفيض هذه النسبة إلى 7% وثبت الاحتياطي عند هذه النسبة خلال الفترة 2008م-2021م، وذلك أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة خلال الفترة (2008م-2021م) إلى 315778.1 مليون ريال. ومن الملاحظ أن تنفيذ نسبة الاحتياطي القانوني أدى إلى تحرير الاحتياطيات القانونية وإلى تحقيق المساواة بين البنوك التجارية والإسلامية، حيث إن الأخيرة لا تتقاضى أرباحاً على تلك الاحتياطيات، نظراً لنظامها المعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة أحياناً وعطاءً، وقد يرجع السبب في اتخاذ قرار التخفيض والتثبيت إلى أن البنك المركزي لم يتمتع باستقلالية لاتخاذ القرار المناسب، مما ترتب عليه تحرير الاحتياطيات، وزيادة القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وبالتالي تخفيض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة (2008م-2021م).

أما نسبة الاحتياطيات للعمليات الأجنبية كانت بين الارتفاع والانخفاض وإن الجدول (6-2) يوضح قيام البنك المركزي بخفض هذه النسبة إلى 10% خلال الفترة (2000م-2002م) مما ساعد البنوك التجارية على منح القروض بالعملة المحلية والأجنبية، ثم عاود إلى الارتفاع إلى 20% في عامي 2003م و2004م، ونظراً لاستمرار الضغوط على أسعار الصرف قرر البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالعملة الأجنبية إلى 30% عام 2005م من أجل الحد من قدرة البنوك على الإقراض، والحد من زيادة الطلب على الدولار، وذلك يزيد من فاعلية السياسة النقدية، أما خلال الفترة (2006م-2010م) فقد عاود البنك المركزي إلى خفض النسبة إلى 20%، واستمر الانخفاض إلى 10% خلال الفترة (2011م-2021م)، وزاد ذلك من قدرة البنوك على منح القروض بالعملة الأجنبية، وقد وصلت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع إلى 50.4% في المتوسط.

ومن ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداء نسبة الاحتياطي القانوني في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م) نتيجة انخفاض استقلالية البنك المركزي.

2- 4- 2: استقلالية البنك المركزي وفاعلية أداة سعر الخصم: نصت المادة (39) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه مع الأخذ في الاعتبار البنوك الإسلامية يجوز للبنك أن يقرر شروطاً متفاوتة بما في ذلك أسعار الخصم وأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك.⁽⁶⁶⁾

ويوضح الجدول (6-2) أن أسعار الخصم خلال الفترة (2002م-2021م) كانت بين الارتفاع والانخفاض، وعلى الرغم من بقاء سعر الفائدة على الودائع ثابتة عند معدل 13% فقد ارتفعت أسعار الخصم خلال الفترة (2002م-2004م) من 13.9% إلى 16.98% على التوالي، ولذلك الارتفاع أثر

في سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إذ وصلت هذه السلفيات إلى صفر خلال الفترة (2000م-2004م)، ويرجع ذلك إلى اعتماد البنوك التجارية على بنوك أجنبية في الخارج، نظرًا لتمسك البنك المركزي برفع سعر الخصم، ومن ثم تخفيض سلفيات البنوك واعتمادها على جهات أخرى.⁽⁶⁷⁾

وفي عام 2005م عاد سعر الخصم في الارتفاع مرة أخرى حتى وصل 17.29 %، ومن ثم ارتفع إلى 17.43 % عام 2008م؛ إذ قامت البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي، فقد وصلت السلفيات في عام 2005م إلى 287.8 مليون ريال، وارتفعت إلى 5851 مليون ريال عام 2008م، وفي عام 2009م انخفض سعر الخصم مرة أخرى إلى 15.57 % مما أدى إلى انخفاض سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 8.4 مليون ريال، ومن الملاحظ أن العلاقة بين سعر الخصم والسلفيات كانت طردية في العامين 2005م و2009م، في حين يجب أن تكون عكسية، وفي العامين 2010م و2011م ارتفع سعر الخصم إلى 23.23 % و24.81 % على التوالي، كما ارتفعت أيضًا أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 22.88 % وأسعار الفائدة على الودائع إلى 20 % كما يوضح الجدول (6-2)، مما يدل على فاعلية هذه الأداة في العامين 2010م و2011م، فقد كان له تأثير كبير في السلفيات إذ وصلت السلفيات إلى صفر، ويرجع ذلك إلى اعتماد البنوك التجارية على فروع لها في الخارج.

ومن الملاحظ من الجدول (6-2) أن الارتفاع المتزايد في سعر الخصم وانخفاض سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي يوضح الاستقلالية العالية للبنك المركزي في اتخاذ قرار رفع سعر الخصم، وبالتالي تزداد فاعلية هذه الأداة، لكن سرعان ما انخفض سعر الخصم في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م إلى 23.75 %، 18.55 %، 18.05 % على التوالي، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 21.87 %، 16.64 %، 16.08 % على التوالي، وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع إلى 15 % عام 2014م، وبالتالي تزايدت سلفيات البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 822، 875، 1552 مليون ريال على التوالي، وتزايد الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، واستمر سعر الخصم في الانخفاض خلال الفترة (2015م-2021م) إلى 17.91 %، 17.80 %، 7.16 %، 16.55 %، 16.43 %، 16.35 %، 16.11 %، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى 15.83 %، 15.81 %، 15.77 %، 15.28 %، 15.13 %، 14.72 %، 14.60 %، في استمرار ثبات سعر الفائدة عند 15 %، وبالتالي تزايدت البنوك التجارية من البنك المركزي إلى 1561، 1599، 1666، 1681، 1691، 1701، 1719 مليون ريال على التوالي، وتزايد بدوره الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستقلالية في اتخاذ القرار المناسب خلال الأعوام 2012م - 2021م ومن ثم انخفاض فاعلية السياسة النقدية.

ومن خلال ذلك يتضح انخفاض فاعلية أداة سعر الخصم في غالب سنوات الفترة (2002م-2021م) نتيجة انخفاض الاستقلالية، كما تعد هذه الأداة غير صالحة؛ لأن البنوك التجارية لا تقتض من البنك المركزي نظراً لزيادة احتياطياتها.

2-4-2-3: استقلالية البنك المركزي وفاعلية سياسة السوق المفتوحة: نصت المادة (13) من القانون رقم (14) لعام 2000م على أن البنك المركزي مسؤول عن تحديد أدوات السياسة النقدية، واستخدام عمليات السوق المفتوحة⁽⁶⁸⁾. والجديد في هذا القانون هو استخدامه لعملية السوق المفتوحة؛ إذ يتحمل البنك المركزي عبء إصدار أذون الخزانة لامتناس السيولة النقدية، ولا تتحملها الخزانة العامة، بالإضافة إلى تعويضه الخزانة العامة بمبالغ كبيرة⁽⁶⁹⁾.

جدول (2-7) يوضح مؤشرات السياسة المالية وإصدار أدون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2002م - 2021م (بجلايين الريالات)

السنة	القيمة الاسمية لأدون الخزانة (1)	القيمة الفعلية لأدون الخزانة (2)	صافي أدون الخزانة (2-1) = 3	الإيرادات بدون القروض والمساعدات (4)	التفقات العامة للدولة (5)	العجز بدون القروض والمساعدات (5-4) = 6	القيمة الاسمية لأدون الخزانة إلى صافي العجز (7%)	العلة خارج الجهاز المصرفي إلى العرض النقدي	سعر الفائدة لأدون الخزانة تفسير الأجل	العجز إلى الناتج	مضاعف الإبداع	إعادة شراء أدون الخزانة لدى البنك المركزي
2002م	304037	289270	14767	553030	574305	(21275)	1429.08-	33.6	10.9	1.09	46807	65000
2003م	420879	398415	22464	656570	755567	18997-	425.14-	31.44	13.10	4.79	39429.4	65000
2004م	669825	633771	36054	793471	867497	74026-	904.85-	30.58	14.6	3.42	33490.4	65000
2005م	838038	790327	47711	1097105	1169242	72137-	1161.73-	29.86	14.89	3.17	17230	65000
2006م	1049754	990893	58861	1434662	1403966	30696	3419.84	29.18	15.65	1.29	97540	65000
2007م	1287515	1217921	69594	1414290	1738234	323944-	397.45-	25.79	15.86	13.15	97045	65000
2008م	1825071	1736694	88377	197954	2226268	247214-	738.26-	25.15	15.2	9.95	257019.3	65000
2009م	1690465	1617524	72941	1278544	1823853	545309-	310.00-	25.64	13.47	20.44	0	65000
2010م	1838572	1720589	117983	1774911	2086274	311363-	590.49-	24.13	20.92	11.30	0	65000
2011م	2044612	1909015	135597	1709297	2056695	347398-	588.55-	34.27	22.88	14.84	0	65000
2012م	2740176	2557009	183167	1917135	2775511	858376-	319.23-	29.14	21.87	35.89	91890	65000
2013م	3927100	3722208	204892	2026944	2728437	701493-	559.82-	25.30	16.64	28.41	0	65000
2014م	4700047	4480726	219321	1983174	6567174	584000-	804.80-	26.10	16.08	26.15	0	65000
2015م	4861311	4491120	379191	1911561	6115981	581122-	836.5-	27.16	16.15	26.16	0	65000
2016م	4923187	4514481	408706	1881990	5315450	665612	739.6	27.91	17.80	28.15	0	65000
2017م	2355611	2277933	77678	1770512	5160800	691571	340.6	29.31	17.92	28.88	0	65000
2018م	2311990	2290111	21879	1716522	4303444	733591	315.2	31.65	18.64	29.36	0	65000
2019م	1938551	1910555	27996	1651217	4215360	856234	226.4	33.33	20.16	32.45	0	65000
2020م	1888661	1756688	131973	1614411	4116607	981318	192.5	33.85	20.31	34.55	0	65000
2021م	1555446	1500189	55257	1554008	3816111	1139612	136.5	34.44	20.76	35.23	0	65000

المصدر: وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية الأعداد 2002م - 2021م + البنك المركزي اليمني، بشيرة التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م - 2021م

بدأ البنك المركزي اليمني بإيقاف إصدار أذونات الخزانة في عام 2000م؛ إذ بدأ عجز الموازنة في التلاشي عند تحقيق فائض في الموازنة العامة، ومن ثم فإن البنك باستخدام أداة إعادة الشراء لامتصاص السيولة الفائضة، حيث عدّ مجلس إدارة البنك هذه الوسيلة مؤقتة؛ لأن التكلفة تكاد تكون كبيرة على البنك المركزي، أما عند إصدار أذون الخزانة فإن التكلفة ستكون على وزارة المالية⁽⁷⁰⁾، وذلك يدل على أن الاستقلالية كانت أقل، مما يؤثر سلباً في فاعلية السياسة النقدية.

كما استخدم البنك المركزي أيضاً أداة شهادة الإيداع عام 2001م، وتعد أذون الخزانة من الأدوات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في اليمن؛ إذ حيث بدأ البنك المركزي بإصدارها لتمويل العجز، باعتبارها سياسة تمويلية غير تضخمية لتكون بديلاً عن الإصدار النقدي، ومن المحافظة على استقرار الأسعار. الجدير بالذكر أن العلاقة بين أذون الخزانة والاحتياطيات الفائضة هي علاقة عكسية، فمن خلال التحليل السابق فارتفاع أذون الخزانة كان يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للبنوك باستثناء الأعوام 2006م و2011م، وهذا دليل على أن زيادة الإصدارات لم تحد من حجم السيولة بل غنها أدت إلى زيادتها، لأن الموازنة العامة للدولة ليست بحاجة إلى إصدار هذا الحجم الكبير من أذون الخزانة، مما أدى إلى تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي.

وخلال الفترة 2002م - 2021م فإن العلاقة بين العجز وسلفيات الحكومة كانت أقل من السنوات التي سبقتها في فترة تطبيق القانون السابق رقم 21 لعام 1991م، وذلك يؤكد زيادة الاستقلالية خلال الفترة 2002م - 2021م، ويلاحظ من الجدول (2-7) انخفاض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي، واستخدام إصدارات أذون الخزانة لتمويل العجز خلال الفترة (2000م-2007م)، كما حققت الموازنة العامة فائضاً في عام 2006م بلغ 30696 مليون ريال، ومن ثم انخفض معدل التضخم إلى 10.94% عام 2006م.

كما أوضح الجدول (2-7) إن البنك المركزي اليمني خلال الفترة (2008م-2011م) عاود إلى إقراض الحكومة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما أدى إلى ارتفاع العرض النقدي من 1877477 مليون ريال عام 2008م إلى 2268233 مليون ريال عام 2011م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (2008م-2011م) من 19.03% عام 2008م إلى 19.39% عام 2011م؛ إذ كان تمويل العجز عن طريق زيادة الإصدار لأذون الخزانة بالقيمة الاسمية إلى 1825071، 2044612، مليون ريال على التوالي.

ويوضح الجدول (2-7) انخفاض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي خلال الفترة (2012م-2014م)؛ إذ كان تمويل العجز عن طريق زيادة الإصدارات لأذون الخزانة بالقيمة الاسمية إلى (2740176، 3927100، 47000470) مليون ريال على التوالي، ووصلت القيمة الاسمية لأذون الخزانة كنسبة إلى العجز إلى (313.23%، 559.82%، 804.80%) على التوالي، وهذه الإصدارات كانت أكبر من

العجز الذي بلغ (858376، 701493، 584000) مليون ريال، وانخفض معدل التضخم من 10.21% عام 2012م إلى 8.08% عام 2014م على الرغم من انخفاض الاحتياطيات الفائضة، وارتفاع العرض النقدي من عام 2012م إلى عام 2014م، وترجع زيادة هذه الإصدارات إلى سوء إدارة الدين العام المحلي، كما أسهمت أذون الخزانة في تحويل الاستثمار من قطاع الإنتاج الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الاجل.

وخلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2021م انخفض حجم الإصدارات من أذون الخزانة من 4861311 مليون ريال عام 2015م إلى 1555446 مليون ريال عام 2021م، إذ كان البنك المركزي يقوم بتمويل العجز في الموازنة عن طريق الإصدارات النقدية؛ إذ ازدادت من 859932 مليون ريال عام 2015م إلى 941442 مليون ريال عام 2021م.

ويمكن الاستنتاج إن الاستقلالية خلال الفترة (2002م-2021م) كانت أكبر، وبالتالي زيادة الفاعلية مقارنة بالفترات السابقة قبل صدور القانون رقم 14 لعام 2000م إذ كان تمويل العجز بإصدارات أذون الخزانة وانخفاض الإصدار النقدي الجديد.

2 - 5: استقلالية البنك المركزي وتحقيق الاستقرار النقدي:

2 - 5 - 1: مؤشر الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي): يوضح هذا المعامل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين نمو العرض النقدي، ونحصل عليه بالمعادلة الآتية:

معامل الاستقرار النقدي = معدل نمو العرض النقدي - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

جدول (2-8) يوضح مؤشرات الاستقرار النقدي خلال الفترة 2002م - 2021م

السنة	العرض النقدي (1)	معدل نمو العرض النقدي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي (4-2) = 5	مرونة الإفراط النقدي (3÷1) = 6
2002م	711266.8	26.50	1955144	5.04	21.46	0.36
2003م	855071	20.05	2067701	5.76	14.29	0.41
2004م	794166.9	13.93	2163551	4.64	9.29	0.45
2005م	1107281	13.66	2274736	5.14	8.52	0.49
2006م	1413779	27.68	2380299	4.64	23.04	0.59
2007م	1651337	16.80	2463015	3.48	13.33	0.67
2008م	1877477	13.69	2561890	4.01	9.68	0.73
2009م	2075799	10.56	2667820	4.13	6.43	80.7
2010م	2266722	9.20	2756324	3.32	5.88	0.82
2011م	2268233	0.07	2340439	15.09-	15.16	0.97

السنة	العرض النقدي (1)	معدل نمو العرض النقدي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي (4-2) = 5	مرونة الإفراط النقدي (3÷1) = 6
2012م	2756763	21.52	2391616	2.19	19.35	1.15
2013م	3101563	12.51	2469162	3.24	9.26	61.2
2014م	310216	0.15	2233042	9.56-	9.71	1.39
2015م	3215680	9.90	2111995	5.11-	15.01	1.52
2016م	3280411	2.01	1988700	6.19-	8.2	1.65
2017م	3293309	0.39	1880231	7.95-	8.84	1.75
2018م	3811461	15.73	1821446	3.3-	19.03	2.09
2019م	4630491	21.49	1771133	2.9-	24.39	2.61
2020م	5811224	25.50	1721444	2.1-	27.6	3.38
2021م	7443555	28.09	1700551	1.2	29.29	4.38
المتوسط	2773590	14.47	2006411	2.35	13.49	8.37

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2002م - 2021م + البنك المركزي اليمني، تقارير التطورات النقدية والمصرفية للأعوام 2002م - 2021م

ويوضح الجدول (2-8) الفارق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين معدل نمو العرض النقدي، إذ وصل معدل نمو العرض النقدي في المتوسط إلى 14.47% في حين وصل معدل نمو الناتج في المتوسط 2.35% خلال الفترة (2002م-2021م)، وهذا يعكس زيادة معدل النمو للعرض النقدي إذ بلغ معامل الاستقرار النقدي في المتوسط إلى 13.49% سنويًا / أي إن معامل الاستقرار أخذ قيمة موجبة فأكثر من الواحد الصحيح، وهذا يزيد من الضغوط التضخمية.

كما يتضح من الجدول (2-8) أن الاقتصاد اليمني كان يعاني من الضغط التضخمي؛ نظرًا لزيادة معدل نمو العرض النقدي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يوضح أن استقلالية البنك المركزي اليمني لم تكن متاحة لتحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 200م - 2021م.

2 - 5 - 2: مؤشر مرونة الإفراط النقدي: هو مؤشر يوضح علاقة العرض النقدي بالناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي، ونحصل عليه بالمعادلة الآتية: مرونة الإفراط النقدي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{العرض النقدي}}$

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ويتضح من الجدول (8-2) السابق أن نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في ارتفاع مستمر، وذلك يعني أن هذه النسبة بلغت 8.37%، الأمر الذي يوضح عدم تحقق الاستقرار النقدي أيضاً خلال الفترة (2002م-2021م).

لذلك نستنتج أن الاستقرار النقدي لم يتحقق خلال الفترة 2002م - 2021م إذ زادت الضغوط التضخمية، ولكن هذه الضغوط التضخمية كانت أقل من الفترة السابقة قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستقلالية، ومن ثم فاعلية خلال فترة تطبيق القانون مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون.

2 - 5 - 3: مؤشر مسببات التضخم الداخلية (تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية): قام البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2002م-2021م باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق إصدار أذون الخزانة، وأيضاً قيامه بتخفيض الائتمان الحكومي عن طريق الإصدار النقدي، وكما تم الإشارة سابقاً إلى أن هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدل التضخم، حيث إن زيادة الاستقلالية للبنك المركزي تؤدي إلى تخفيض معدل التضخم.

ومن خلال هذا المؤشر نتعرض إلى سبب ارتفاع معدلات التضخم من خلال معرفة جهات مؤشرات تمويل عجز الموازنة، حيث توجد جهتان لتمويله، الأولى البنك المركزي، والثانية البنوك التجارية، وذلك من خلال مؤشرين لتمويل العجز، هما مؤشر ائتمان الحكومة من البنوك التجارية، ومزاحمة القطاع الخاص، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى لتمويل العجز الأول نسبة الإصدار النقدي والقاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني نسبة القاعدة النقدية العرض النقدي، والثالث مؤشر التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام، والرابع مؤشر اقتراض الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة، والخامس مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي.

2 - 5 - 3 - 1: جهات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

2 - 5 - 3 - 1 - 1: مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: يوضح هذا المؤشر نسبة ائتمان الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز إلى إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة، وكما نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن البنك المركزي لا يمنح الحكومة أي قروض إلا في الظروف الاستثنائية في شكل قروض طارئة⁽⁷¹⁾، ويوضح الجدول (9-2) هذا المؤشر.

جدول (9-2) يوضح مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة 2002م - 2021م (بملايين الريالات)

السنة	ائتمان الحكومة من البنك المركزي (1)	ائتمان الحكومة من البنوك التجارية (2)	إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة = (2+1)3	الائتمان الحكومي من البنك المركزي إلى إجمالي الائتمان المصرفي الحكومي % (3÷1)=4	ائتمان الحكومة من البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي الائتمان المصرفي للحكومة % (3÷2)=5
2002م	65685.6	10214.8	75900.4	86.54	13.46
2003م	65203.8	47469.2	112673	57.869	42.13
2004م	67605.7	93679.7	161285.4	41.92	58.05
2005م	65982.1	115205.4	181187.4	36.42	63.58
2006م	68385.7	137693.3	26079	33.18	66.82
2007م	65417.3	224342.2	289759.9	22.58	77.42
2008م	170921.1	191903.9	362825	47.11	52.89
2009م	393160.7	455934.1	849094.8	46.30	53.696
2010م	540643.5	518372.2	1059015.7	51.05	48.948
2011م	783102.4	546279	1329381	58.91	41.09
2012م	772703.4	788510.2	1561213.6	49.49	50.51
2013م	756645.2	1182454.4	1939099.7	39.02	60.98
2014م	761297.8	1287319.8	2048617.6	37.16	62.84
2015م	763218.2	233661.2	996879.4	76.30	23.43
2016م	765531.4	240111.4	1005642.8	76.15	23.88
2017م	768251.1	285612.6	1053863.1	72.79	27.10
2018م	769831.5	299614.5	1069446	71.98	22.02
2019م	771165.3	316559.8	1087725.1	70.89	29.10
2020م	773691.1	318280.2	1091970.3	70.85	29.15
2021م	774531.5	350330.4	1124861.9	68.86	31.14
المتوسط	496149.12	382177.44	871176.02	61.5	38.5

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي للأعوام 2002م-2021م

يتضح من الجدول (9-2) أن نسبة الائتمان الحكومي من البنك المركزي إلى إجمالي الائتمان المصرفي بلغت في المتوسط 61.5% خلال الفترة 2002م - 2021م، أي إن البنك المركزي يمول الحكومة بهذه النسبة

والنسبة الباقية تمول من قبل البنوك التجارية، أي بنسبة 38.5% في المتوسط، ومن الملاحظ أن نسبة تمويل الحكومة من البنك المركزي أكثر من تمويل البنوك التجارية، وذلك يوضح أن الحكومة اعتمدت على البنك المركزي في تمويل العجز خلال الفترة 2002م - 2021م، الأمر الذي خفض من الاستقلالية، وبالتالي انخفاض فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م - 2021م.

3 - 5 - 3 - 1 - 2: مؤشر ائتمان القطاع الحكومي من البنوك التجارية ومزاحمة القطاع الخاص لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: يوضح هذا المؤشر نسبة ائتمان القطاع الحكومي ومزاحمة القطاع الخاص، حيث يوضح الجدول (10-2) أدناه التسهيلات الحكومية التي تقدمها البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص والحكومة.

جدول (10-2) يوضح التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومة

والمؤسسات العامة خلال الفترة 2002م-2021م

السنة	الائتمان الحكومي من البنوك التجارية بالريال (1)	الائتمان الخاص من البنوك التجارية بالريال (2)	ائتمان المؤسسات العامة من البنوك التجارية (3)	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية بالريال (3+2+1)=4	نسبة الائتمان الحكومي إلى إجمالي الائتمان % (4÷1)=5	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية % (4÷2)=6	نسبة ائتمان المؤسسات المالية إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية % (4÷3)=7
2002م	10214.8	108984.6	270	119433.4	8.55	91.22	0.23
2003م	47469.2	138566.7	289.2	186325.1	25.48	74.37	0.16
2004م	93679.7	185553.8	0	279233.5	33.54	66.45	0
2005م	115205.4	225783.2	43.3	341031.9	33.78	66.21	0.01
2006م	137693.3	266118.6	3062.9	406874.8	33.84	65.41	0.75
2007م	224342.6	359477.6	70.72	590892.2	37.97	60.84	1.196
2008م	191903.9	423812.1	3865	619581	30.97	68.40	0.62
2009م	455934.1	404120.8	15895	875949.9	52.05	46.14	1.81
2010م	518372.2	438332	18111.6	974815.8	53.18	44.97	1.86
2011م	546279	366949.9	20429.9	933658.8	58.51	39.30	2.19
2012م	788510.2	373762.5	17348.3	1179621	66.84	31.68	1.47
2013م	1182454.5	510010.2	30022.6	1722487.3	68.65	29.61	1.74
2014م	1287319.8	523236.7	34234.85	1844791.3	69.78	28.36	1.86

نسبة ائتمان المؤسسات المالية إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية % (4÷3)=7	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان من البنوك التجارية % (4÷2)=6	نسبة الائتمان الحكومي إلى إجمالي الائتمان % (4÷1)=5	إجمالي الائتمان من البنوك التجارية بالريال (3+2+1)=4	ائتمان المؤسسات العامة من البنوك التجارية (3)	ائتمان القطاع الخاص من البنوك التجارية بالريال (2)	الائتمان الحكومي من البنوك التجارية بالريال (1)	السنة
1.90	42.11	55.98	1634709.7	31181.1	688415.5	915113.1	2015م
1.62	37.57	46.22	1911519.8	30992.2	718111.2	883416.4	2016م
1.80	48.87	49.33	1599257.6	28771.3	781565.1	788921.2	2017م
2.15	72.95	24.90	1259374.1	27112.4	918661.4	313600.3	2018م
2.47	86.68	10.85	1064624.5	26260.2	922811.9	115552.4	2019م
2.04	89.84	8.12	1064508.6	21708.6	956315.5	86484.5	2020م
1.93	92.73	5.34	1065722	20552.8	988250.6	56918.6	2021م
1.39	59.19	38.69	983720.62	16511.09	514941.99	412969.27	المتوسط

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 2002م-2021م

يوضح الجدول (10-2) أن نسبة ائتمان الحكومة من البنوك التجارية كانت 38.69 % في المتوسط خلال الفترة 2002م - 2021م، مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي خلال الفترة 1991م - 2000م، التي وصلت إلى 1.90 %، كما وصلت نسبة ائتمان القطاع الخاص من البنوك التجارية إلى 59.19 % في المتوسط خلال الفترة 2002م - 2021م، مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي الفترة من 1991م - 2000م التي وصلت إلى 73.95 % في المتوسط. وهذا المؤشر يوضح لنا أن الحكومة لم تعتمد اعتمادًا كليًا على البنك المركزي، أي إن اعتمادها على البنوك التجارية ارتفع خلال الفترة 2002م - 2021م، وبالتالي مزاحمتها للقطاع الخاص.

3 - 5 - 3 - 2: مؤشر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

3 - 5 - 3 - 1: مؤشر نسبة الإصدار النقدي والقاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح هذا المؤشر نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة كم تمثل نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (11- 2) يوضح العلاقة بين معدلات النمو (m2,m1) والقاعدة النقدية ومؤشر تمويل العجز عن طريق التمويل التضخمي خلال الفترة 2002م - 2021م (بملايين الريالات)

السنة	العرض النقدي M1	معدل نمو العرض النقدي M1	العرض النقدي M2	معدل نمو العرض النقدي M2	القاعدة النقدية	معدل نمو القاعدة النقدية	معدل التضخم %	القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	القاعدة النقدية إلى العرض النقدي	نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2002م	306449.5	8.41	712266.8	26.50	297838.6	11.22	12.49	15.23	34.23	241.8	12.47
2003م	347465.4	13.38	855071	20.00	359361.2	20.66	10.8	17.38	32.08	342.00	13.26
2004م	390541.2	12.397	974166.9	13.9	413674.3	15.11	12.53	19.12	31.08	42.46	13.995
2005م	442463.6	13.29	1107281	13.66	487406	17.82	11.44	21.43	30.48	244.00	14.8
2006م	558460.7	26.22	1413779	27.68	570764.9	17.10	10.94	23.98	29.66	40.37	17.6
2007م	613748	9.899	1651337	16.80	635188.1	11.29	7.88	25.79	26.89	38.47	18.0
2008م	680158.5	10.82	1877477	13.69	687733.3	8.27	19.03	26.84	26.10	36.63	19.1
2009م	758331.4	11.49	2075799	10.56	765113.7	11.25	5.41	28.68	26.58	36.86	20.68
2010م	786133	3.67	2266722	9.20	823888	7.68	11.15	29.89	25.19	36.35	20.7
2011م	992999.8	126.3	2268233	0.07	954477.3	15.85	19.39	40.78	35.28	42.8	34.19
2012م	1104820	11.26	2756763	21.5	1077540.9	12.89	10.21	45.05	30.21	39.09	43.82
2013م	1116583	1.06	3101563	12.5	1097626.7	1.86	11.05	44.45	26.29	35.39	33.2
2014م	1129542.1	1.16	3106216	0.15	1112796.9	1.38	8.08	49.83	27.52	35.82	38.28
2015م	155181.3	16.53	3118000	0.37	122881	15.33	51.8	10.82	54.09	49.18	10.40
2016م	166181	2.20	3120891	0.09	184490	10.10	32.6	13.15	47.81	68.49	8.42
2017م	169006	7.34	3204480	2.68	122618	1.4	3.1	11.59	44.60	53.01	9.10

نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي	القاعدة النقدية إلى العرض النقدي	الإصدار النقدي إلى العرض النقدي	القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم %	معدل نمو القاعدة النقدية	القاعدة النقدية	معدل نمو العرض النقدي M2	العرض النقدي M2	معدل نمو العرض النقدي M1	العرض النقدي M1	السنة
30.15	53.98	43.31	12.51	6.14	13.17	139933	0.58	3222811	9.13	222892	2018م
11.16	56.14	45.55	13.91	9.8	21.71	211621.3	0.18	3279994	18.14	299500	2019م
21.26	52.64	43.44	14.20	5.91	16.11	255448	0.02	3280788	20.16	347241	2020م
19.08	77.19	33.01	27.09	12.99	11.51	571320.08	8.61	2169681	16.13	943984.88	2021م

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث، التقرير السنوي للأعوام 2002م – 2021م

يتضح من الجدول (11-2) أن هذه الفترة لم تشهد ارتفاعاً في معدلات نمو $m1$ و $m2$ إذ وصل معدل نموها إلى 16.13 % و 8.61 % في المتوسط على التوالي للفترة 2002م - 2021م، ويرجع هذا الانخفاض في عرض النقد إلى الانخفاض في القاعدة النقدية خلال الفترة 2002م - 2021م، حيث وصل معدل نموها إلى 11.51 % في المتوسط، ونسبة القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي 27.09% في المتوسط، كما وصلت نسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 19.08% في المتوسط لتمويل عجز الموازنة العامة.

ويوضح انخفاض معدل نمو الإصدار النقدي إذ وصل إلى 11.05%، وبالتالي انخفاض القاعدة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.09% كمتوسط، ومن ثم انخفاض معدل التضخم إلى 12.99% في المتوسط مقارنة بالفترة 1991م - 2000م التي وصل فيها معدل التضخم إلى 52.68% في المتوسط. لذلك نلاحظ أن البنك المركزي اليمني يتمتع باستقلالية عالية خلال الفترة 2002م - 2021م مقارنة بالفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي خلال الفترة 1991م - 2001م، إذ قل اعتماد البنك المركزي لتمويل العجز بالإصدار النقدي، واستخدام أذون الخزانة بدلاً عنة خلال الفترة 2002م - 2021م.

3 - 5 - 2 - 2: مؤشر القاعدة النقدية إلى العرض النقدي: يوضح الجدول (11-2) مؤشر نسبة القاعدة النقدية والعلاقة الطردية بين العرض النقدي وبين القاعدة النقدية، فعند زيادة القاعدة النقدية يزداد العرض النقدي؛ إذ انخفضت نسبة القاعدة النقدية إلى العرض النقدي إلى 77.19 % مقارنة بفترة ما قبل تطبيق القانون رقم 14 لعام 2000م، أي الفترة من 1991م - 2001م، والتي وصلت فيها نسبة القاعدة النقدية إلى العرض النقدي 92.98 % في المتوسط، في حين وصلت نسبة الإصدار النقدي إلى العرض النقدي إلى 33.01 %، ونسبة الإصدار النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000م - 2021م إلى 19.08 % في المتوسط، وعلى الرغم من إن معدل التضخم وصل إلى 12.99 % في المتوسط.

3 - 5 - 3 - 2: مؤشر التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام: كانت الحكومة تعتمد على البنك المركزي في تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد، لكن مع تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي ترتب على ذلك استبدال تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد إلى إصدار أذون الخزانة وشهادات الإيداعات باعتبارها أداة غير تضخمية، وتعد هذه الأداة من أهم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2002م - 2021م خاصة أن الهدف من إصدارها هو تمويل المشروعات الاستثمارية، وسحب فائض السيولة لدى الأفراد، وتوجيهها إلى أغراض المنفعة الاقتصادية العامة، وتخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في الأسعار.⁽⁷²⁾

جدول (2-12) يوضح تمويل الدين العام

الاتيمان من القطاع غير المصرفي	سندات صناديق التقاعد	أذون خزينة قطاع خاص	إجمالي أذون البنوك التجارية	المحكوك الإسلامية	سندات الحكومة للبنك المركزي	أذون الخزينة بنوك تجارية	الاتيمان من البنك المركزي	أذون خزينة مخصصة	إعادة الشراء	السحب على المكشوف	السنة
120.53	0	120.53	10.24	0	2.3	7.94	65.7	0.096	65	0	2002م
138.07	0	183.07	48.27	0	2.3	45.97	65.2	0.20	65	0	2003م
161.2	343	181.90	93.60	0	2.3	91.3	67.6	2.61	65	0	2004م
180.0	395.8	215.80	114.0	0	2.3	111.7	66.0	0.98	65	0	2005م
201.8	455	243.30	133.40	0	6.8	126.6	68.4	3.39	65	0	2006م
576.6	0	290.10	221.10	0	6.8	214.3	65.4	0.42	65	0	2007م
415.86	0	415.86	188.04	0	6.8	181.94	170.9	0.27	65	105.65	2008م
439.70	365.8	73.90	444.10	0	6.8	437.3	393.1	14.64	65	313.5	2009م
503.60	406.9	96.70	498.78	0	6.8	491.6	540.6	1.75	65	473.79	2010م
569.83	458.9	110.93	528.82	3.3	6.8	518.72	783.1	10.12	65	708.11	2011م
704.07	498.1	205.97	755.19	50	6.8	698.39	772.7	0.37	65	707.3	2012م
925.00	640.8	284.20	1152.6	102.6	6.8	1043.18	756.6	0.89	65	690.7	2013م
1152.00	797.9	354.00	1263.3	158.2	6.8	1098.3	761.3	8.00	65	688.3	2014م
998.00	611.00	265.00	288.18	0	6.8	114.18	641.2	6.11	65	491.11	2015م
170.20	355.92	269.01	315.60	0	6.8	116.51	621.7	5.54	65	498.8	2016م

الاتيمان من القطاع غير المصرفي	سندات صناديق التقاعد	أذون خزانية قطاع خاص	إجمالي أذون البنوك التجارية	المحكوك الإسلامية	سندات الحكومة للبنك المركزي	أذون الخزانية بنوك تجارية	الاتيمان من البنك المركزي	أذون خزانية مخصصة	إعادة الشراء	السحب على المكشوف	السنة
185.70	116.40	288.41	291.5	0	6.8	104.20	511.1	3.20	65	399.3	2017م
168.21	51.60	111.51	288.77	0	6.8	181.7	480.8	2.6	65	205.6	2018م
157.40	44.34	156.31	116.20	0	6.8	155.50	401.9	1.9	65	208.1	2019م
118.15	89.21	31.12	119.33	0	6.8	110.29	288.8	1.2	65	115.4	2020م
112.00	18.84	22.08	128.21	0	6.8	113.62	210.3	0.90	65	119.4	2021م
394.88	282.48	195.99	349.96	15.71	10.04	298.28	386.22	3.26	65	341.26	المتوسط

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 2002م – 2021م + النشرة الإحصائية للبنك المركزي
للتطورات النقدية والمصرفية للفترة 2002م – 2021م

جدول (13-2) يوضح نسبة القطاع المصرفي من الدين العام للفترة 2002م – 2021م (بملايين الريالات)

السنة	الدين العام	نصيب القطاع المصرفي	نسبة البنك المركزي من الدين العام	نسبة السحب على المكشوف إلى الدين العام	نسبة الائتمان غير المباشر من البنك المركزي إلى الدين	نسبة إجمالي الائتمان من البنوك التجارية إلى الدين	نسبة القطاع المصرفي إلى الدين	نسبة القطاع غير المصرفي إلى الدين	العجز بدون القروض والمساعدات
2002م	196.5	75.9	33.44	0	33.44	5.21	38.65	61.35	(21.275)
2003م	251.5	113.5	25.92	0	25.92	19.19	45.11	54.89	(98.997)
2004م	343	161.2	19.70	0	19.70	27.28	46.98	53.02	(74.026)
2005م	395.8	180.0	16.67	0	16.67	28.80	45.48	54.52	(72.137)
2006م	445	201.8	15.37	0	15.37	29.97	45.34	54.66	30.696
2007م	576.6	286.5	11.35	0	11.35	38.34	49.69	50.31	(323.944)
2008م	775.4	359.6	22.04	13.26	8.42	24.33	46.37	53.63	(247.214)
2009م	1276.9	837.2	30.79	24.55	6.24	34.78	65.57	34.43	(545.309)
2010م	1543.0	1039.4	35.04	30.71	4.33	32.32	67.36	32.64	(311.363)
2011م	1881.8	1312	41.62	37.62	3.99	28.10	69.72	30.28	(347.398)
2012م	2231.9	1527.9	34.62	31.69	2.93	33.84	68.45	31.55	(858376)
2013م	2843.2	1909.2	26.70	24.37	2.32	40.67	67.36	32.64	(701.943)
2014م	3176.5	2024.6	23.97	21.67	2.30	39.77	63.74	36.24	(485.000)
2015م	211.6	111.5	22.26	28.81	2.19	38.55	62.71	35.32	(411.80)
2016م	288.5	19.1	22.10	28.90	2.18	38.13	62.53	34.88	(380.6)
2017م	359.1	212.8	21.91	27.88	1.90	26.70	60.17	34.99	(375.5)
2018م	446.4	299.3	21.88	27.75	1.82	25.81	60.11	31.95	(387.9)
2019م	450.7	333.8	19.15	28.16	1.51	22.20	58.17	29.78	(366.6)
2020م	560.2	389.4	19.77	29.01	1.34	23.44	57.42	28.11	(334.9)
2021م	611.8	391.2	18.14	29.86	1.91	25.66	56.98	46.28	(381.447)
المتوسط	942.82	589.30	24.12	19.16	8,28	29.15	56.90	41.07	336.29

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث،

التقرير السنوي للأعوام 2002م – 2021م

يوضح الجدول (12-2) التمويل التضخمي وغير التضخمي للدين العام الداخلي، من خلال الحد من سلفيات الحكومة من البنك المركزي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويلاحظ من الجدول انخفاض الاقتراض المباشر للحكومة للبنك المركزي عن طريق السحب المكشوف خلال الفترة 2002م – 2007م، والتي وصلت إلى الصفر، إذ مولت عن طرق أذون الخزانة (تمويل مصرفي)، وانخفض التمويل غير المباشر من البنك المركزي من 33.44 % عام 2002م إلى 11.35 % عام 2007م. وارتفع تمويل البنوك التجارية من 5.21 % عام 2002م إلى 38.34 % عام 2007م، وانخفضت نسبة التمويل غير المصرفي من 61.35 % عام 2002م إلى 36.26 % عام 2021م.

كما يوضح الجدول (2-12) خلال الفترة 2008م-2011م ارتفع عجز الموازنة من 247214 مليار ريال عام 2008م إلى 347398 مليار ريال عام 2011م؛ إذ عاد البنك المركزي إلى تمويل العجز عن طريق زيادة السحب على المكشوف، وارتفاع الاقتراض من البنك المركزي من 105.65 مليار ريال بنسبة 13.62 % عام 2008م إلى 708 مليار ريال بنسبة 37.62 % عام 2011م، كما كان التمويل أيضًا بأذون الخزانة حيث انخفض تمويل البنك المركزي غير المباشر من 8.42 % عام 2008م إلى 3.99 % عام 2011م، وارتفع تمويل البنوك التجارية من 24.33 % عام 2009م إلى 28.10 % عام 2011م، كذلك انخفض التمويل غير المصرفي من 53.63 % عام 2008م إلى 30.28 % عام 2011م، نتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2008م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة 2008م-2011م من 19.03 % عام 2008م إلى 19.39 % عام 2011م.

أما الفترة من 2012م - 2021م فقد انخفض عجز الموازنة من 858376 مليار ريال عام 2012م إلى 381.477 مليار ريال عام 2021م، وانخفض الاقتراض المباشر عن طريق السحب على المكشوف من البنك المركزي من 707.3 مليار ريال بنسبة 31.69 % عام 2012م إلى 18.2 % عام 2021م، كما مول العجز بدون أذون الخزانة، حيث انخفض تمويل البنك المركزي غير المباشر من نسبة 2.93 % عام 2012م إلى 1.9 % عام 2021م، وارتفع تمويل البنوك التجارية من 33.84 % عام 2012م إلى 45.66 % عام 2021م، وكذلك ارتفاع التمويل غير المصرفي من 31.55 % عام 2012م إلى 46.28 % عام 2021م، وهذا ما يؤكد إن البنك المركزي يمنح الحكومة قروضًا عن طريق الإصدار النقدي وكذلك إصدار أذون الخزانة.

لذلك نستنتج مما سبق الآتي:

- ارتفعت فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م - 2021م نتيجة لقيام البنك المركزي باستخدام أذون الخزانة وانخفاض الإصدار النقدي (السحب على المكشوف) لتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 200م-2021م.

- يلاحظ أن قيام البنك المركزي بإعادة شراء أذون الخزانة خلال الفترة 200م-2021م أدى إلى انخفاض الاستقلالية ومن ثم الفعالية.

- وتبين أيضًا أن زيادة إصدار أذون الخزانة كانت أكبر من قيمة العجز خلال الفترة 2002م - 2021م، وترجع زيادة هذه الإصدارات إلى سوء إدارة الدين العام المحلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أذون الخزانة في تحول الاستثمار من قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، ومزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص.

3 - 5 - 3 - 2 - 4: مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة:

يوضح هذا المؤشر نسبة اقتراض الحكومة من البنك المركزي كنسبة إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة، وقد نصت المادة (32) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أنه لا يجوز للبنك المركزي أن يمنح الحكومة تمويلًا، وأن لا يزيد القرض عن 25 % كحد أقصى في المتوسط السنوي للإيرادات العادية للموازنة للسنوات الثلاث السابقة⁽⁷³⁾.

جدول (2-14) يوضح مؤشر ائتمان الحكومة من البنك المركزي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة للفترة 2002م - 2021م (بملايين الريالات)

السنة	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي	الائتمان الحكومي للباقي من البنك المركزي	الائتمان الحكومي غير المباشر (أقرن الخزانة) من البنك المركزي	الإيرادات بدون الفروض والسماعات	متوسط الإيرادات بدون الفروض والسماعات	إجمالي ائتمان الحكومة إلى متوسط الإيرادات بدون الفروض والسماعات الثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات بدون الفروض والسماعات الثلاث سنوات السابقة	الائتمان الحكومي غير المباشر إلى الإيرادات بدون الفروض والسماعات الثلاث سنوات السابقة
2002م	65685.6	0	65685.6	553030	485599.7	13.53	0	13.53
2003م	65203.8	0	65203.8	565570	561137.7	11.62	0	11.62
2004م	67605.7	0	67605.7	793471	585454.3	11.55	0	11.55
2005م	56982	0	56982	1097105	667690.3	9.88	0	9.88
2006م	68385.7	0	68385.7	1434662	849048.7	8.05	0	8.05
2007م	65417.3	0	65417.3	1414290	1108413	5.90	0	5.9
2008م	170921.1	105655	65266.6	1979054	1315352	12.99	8.03	4.96
2009م	393160.7	313517	79643.4	1278544	1609335	24.43	19.48	4.95
2010م	540643.5	473895	66748.2	1774911	1557296	34.72	30.43	4.29
2011م	783102.4	707979	75123.3	1709297	1677503	46.68	42.20	4.48

السنة	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي	الائتمان الحكومي للباقر من البنك المركزي	الائتمان الحكومي غير المباشر (أفون الخزانة) من البنك المركزي	الإيرادات بدون العرض والائتمانات	متوسط الإيرادات بدون العرض والائتمانات السابقة	إجمالي ائتمان الحكومة إلى متوسط الإيرادات بدون العرض والائتمانات السابقة	الائتمان الحكومي غير المباشر إلى الإيرادات بدون العرض والائتمانات السابقة	الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات بدون العرض والائتمانات السابقة	الائتمان الحكومي غير المباشر إلى الإيرادات بدون العرض والائتمانات السابقة
2012م	772703.4	707330	65373.3	1917135	1587584	48.67	44.55	44.55	4.12
2013م	756645.2	690751	65893.9	2026944	1800448	42.03	38.37	38.37	3.66
2014م	761297.8	688297	73000.6	1983174	1884459	40.398	36.52	36.52	3.87
2015م	511865	449116	69515.7	1951616	1893002	27.03	23.72	23.72	3.37
2016م	492433	333801	77880.8	1761505	1923464	25.60	17.36	17.36	4.05
2017م	388312	256113	62112.1	1720600	1778900	21.82	14.40	14.40	3.49
2018م	355101	230445	61992.3	1618882	1510080	23.51	15.26	15.26	4.11
2019م	271550	188771	60556.5	1612935	1491200	18.21	12.65	12.65	4.06
2020م	262811	176466	60440.4	1543106	1318191	19.94	13.39	13.39	4.59
2021م	239944	115818	59816.9	1520118	1289226	18.61	8.98	8.98	4.64
المتوسط	354488.5	271897.7	67082.2	1517347.5	1344669.2	23.26	16.27	16.27	5.96

يوضح الجدول (2-014) نسبة الائتمان المباشر والإجمالي من البنك المركزي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة؛ إذ وصلت نسبة الائتمان الحكومي المباشر إلى متوسط الإيرادات خلال الفترة 2002م - 2021م إلى 16,27% في المتوسط، باستثناء الفترة 2010م-2014م، نظرًا لارتفاع نسبة الائتمان الحكومي عن النسبة المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م أي 25%، وذلك يدل على زيادة الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م - 2021م. كما وصلت نسبة إجمالي الائتمان الحكومي إلى متوسط إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث السابقة في المتوسط إلى 23.26% خلال الفترة 2002م - 2021م، كما أن جزءًا من مديونية الحكومة للبنك المركزي كانت تغطي في صورة أوراق مالية حكومية، ولم يكن الهدف من إصدارها تمويل العجز بقدر ما كان تعميمًا لأثر التدفقات النقدية الداخلية في السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني. لذلك يمكن الاستنتاج على أنه خلال الفترة 2002م - 2021م طبق ما ورد في نصوص القانون رقم 14 لعام 2000م بشكل كبير، وبالتالي فإن الممارسة الفعلية لاستقلالية البنك المركزي كانت أكثر واعيًا خلال هذه الفترة، نظرًا لأن نسبة الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات الحكومية لم تتجاوز النسبة المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م أي 25%، وعدم تحديدها بحسب احتياجات الحكومة، الأمر الذي زاد من فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة 2002م - 2021م، لذلك يتضح مما سبق توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م - 2021م، نتيجة الإلتزام بنسبة الائتمان الحكومي المحددة في القانون رقم 14 لعام 2000م، الأمر الذي يعزز من الاستقلالية، ومن ثم زيادة الفاعلية.

3 - 5 - 2 - 5: مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي:

يعد هذا المؤشر من ضمن قيود الاقتراض، فهو يحدد فترة سداد وإستحقاق القرض؛ إذ يجب على الحكومة أن تلتزم بسداد قيمة القرض خلال المدة المحددة في القانون، فقد نصت المادة (32) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م على أن فترة سداد القرض تكون لمدة ستة أشهر.⁽⁷⁴⁾

جدول (2-15) يوضح مؤشر سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي خلال الفترة 2002م-2023م

السنة	تسديد القروض المحلية	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي
2002م	0	65685.6
2003م	54	65203.8
2004م	1817	67605.7
2005م	1149	65982
2006م	597	68385.7
2007م	0	65417
2008م	0	170921.1
2009م	0	393160.7

السنة	تسديد القروض المحلية	إجمالي ائتمان الحكومة من البنك المركزي
2010م	0	540643.5
2011م	0	783102.4
2012م	0	772703.4
2013م	50650	756645.2
2014م	1939	761297.8
2015م	0	54633.1
2016م	0	16817.4
2017م	0	11455.5
2018م	0	86614.7
2019م	0	51913.9
2020م	0	21556.3
2021م	0	11449.2
المتوسط	2810.3	198868.23

المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، الأعداد 2002م-2021م يوضح الجدول (15-2) سداد مديونية الحكومة، حيث يلاحظ أن الحكومة لم تسدد قروضها كاملة للبنك المركزي خلال الفترة 2002م-2021م، وأن ما قد سدد خلال هذه الفترة 2810.3 مليون ريال في المتوسط فقط كقروض محلية خلال الفترة 2002م-2021م، أما المديونية السابقة ما قبل عام 2002م فقد تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية على استخدام هذه المديونية كوسيلة نقدية لامتناس السيولة الفائضة؛ إذ يقوم البنك المركزي بإعادة شراء أذون الخزانة لامتناس السيولة الفائضة، وقد اعتبر مجلس الإدارة هذه الوسيلة مؤقتة لأن التكلفة تكاد تكون كبيرة على البنك المركزي⁽⁷⁵⁾.

ووصلت قيمة قرض الحكومة في المتوسط في البنك المركزي اليمني إلى 198868 مليون ريال في المتوسط خلال الفترة 2002م - 2021م، وأن ما قد سدد من القروض المحلية خلال الفترة 2002م-2021م في المتوسط كان 2810.3 مليون ريال، كما يوضح الجدول (15-2) أنه نظرًا لزيادة مديونية الحكومة فإنه من الصعب على الحكومة سداد هذه المديونية للبنك المركزي في المدة المحددة بما لا يخل بالمدة المحددة بالقانون رقم 14 لعام 2000م وهي ستة أشهر.

ونستنتج مما سبق عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م نتيجة لعدم الالتزام بفترة السداد المحددة بالقانون رقم 14 لعام 2000م وهي ستة أشهر، الأمر الذي خفض من استقلالية البنك المركزي، ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الثالث: نموذج مقترح لاستقلالية البنك المركزي اليمني والتجارب الرائدة والحديثة في مجال الاستقلالية:

3 - 1: نموذج مقترح لاستقلالية البنك المركزي اليمني:

3 - 1 - 1: العناصر المرتبطة بجانب السلطة في النظام الأساسي للبنك:

1 - عنصر استقلالية الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية (استقلالية شخصية)، وتشمل نسبة عدد الأعضاء في مجلس الإدارة المحتمل انخيازهم إلى الحكومة والذين يعينهم رئيس الجمهورية، ومدة بقاء أعضاء مجلس الإدارة في الوظيفة، وإمكانية العزل منها، يجب أن تكون طويلة نسبيًا.

2 - الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية (استقلالية مؤسسية) وتتضمن متغيرين:

- من يقوم بصياغة السياسة النقدية.

- من تكون له الكلمة الأخيرة في حل التعارضات.

يجب أن يقوم مجلس إدارة البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها، أما فيما يخص محل التعارضات فإنه يجب أن ينص القانون على أنه لا يحق للحكومة أو أي مؤسسة أخرى الاعتراض على قرارات البنك المركزي التي تتعلق بسياسته النقدية.

3 - حدود التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة (استقلالية الأدوات) وتتضمن أربعة متغيرات:

- لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية تمثل سحبًا على المكشوف للحكومة أو لأي جهة أخرى.

- يجوز للبنك منح وضمان قروض للحكومة لتغطية العجز الموسمي بالميزانية بشرط أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزي على منحها، وبمجرد لا يتعارض ذلك مع مسؤولية البنك عن تحقيق استقرار الأسعار.

- لا يجوز أن يقوم البنك المركزي بشراء أوراق مالية من السوق الأولية، ويجوز ذلك بغرض تنظيم السوق.

3 - 1 - 2: العناصر المرتبطة بجانب المسؤولية: وتشمل:

1 - أولية تحقيق استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي.

2 - مدى وجود آلية مساءلة قوية عن تحقيق استقرار الأسعار، تتم من طرف السلطة التشريعية عن طريق التقرير السنوي بهدف توفير الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية.

3 - وضع سياسة نقدية فعالة لتحقيق الأهداف النهائية للمجتمع، وعلى رأسها استقرار الأسعار كمسؤولية أولى.

3 - 2: بعض التجارب الرائدة والحديثة في مجال الاستقلالية:

3 - 2 - 1: بعض التجارب الرائدة في مجال الاستقلالية:

3 - 2 - 1 - 1: البنك المركزي الألماني (البوندز بنك): يعد البنك المركزي الألماني أكثر البنوك

استقلالية في العالم؛ إذ منح القانون الألماني للبوندز بنك الحرية الكاملة في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها، وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية البوندز بنك ودلائلها بالآتي: (76)

- 1 - يتمتع البوندز باستقلالية مؤسسية، فهو مسؤول عن تحديد السياسة النقدية وتنفيذها بعيداً عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أية مؤسسة أخرى.
 - 2 - تنحصر المهمة الأساسية للبوندز بنك في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فهو يمارس اختصاصه، ويؤدي وظائفه ضمن هذا الهدف، على الرغم من أن استقلاليته لا تمنع تعاونه مع الحكومة من خلال مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية بتقديم العون والمشورة وإبداء الرأي، ولكن في الحدود التي يتوافق فيها ذلك مع الهدف الرئيس وهو حماية قيمة العملة.
 - 3 - يتمتع البوندز بنك باستقلالية شخصية؛ إذ نص قانون البوندز على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلالية البنك، والحد من التأثير الحكومي فيه، فمحافظ البوندز بنك ونائبه يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الحكومة الفيدرالية، ولمدة ثماني سنوات، أما أعضاء المجلس فيعينون أيضاً بالطريقة نفسها، ويمكن أن تستمر عضويتهم حتى بلوغهم 68 عاماً، أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص قانون البنك المركزي الألماني على إمكانية إقالة أي من هؤلاء من منصبه إلا إذا رغبوا في الاستقالة أو إذا ارتكبوا أفعالاً سيئة السمعة.
 - 4 - يتمتع البوندز بنك باستقلالية الأدوات، مثل سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل الاحتياطي الإلزامي؛ إذ أتاح القانون للبنك المركزي الألماني الحق باستخدام أدوات السياسة النقدية دون تدخل من أي جهة أخرى؛ حتى يتمكن من أداء وظائفه، وتحديد أهداف السياسة النقدية المناسبة للظروف الاقتصادية السائدة.
 - 5 وضع التشريع الخاص بالبوندز بنك حدوداً صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي إلى الحكومة، إذ نص على أن السلطات العامة لا يمكنها اللجوء إلى الاقتراض من البنك الألماني إلا لمدة قصيرة، وفي شكل مبالغ محددة لا يجوز تخطيها.⁽⁷⁷⁾
 - 6 - لا يمكن مساءلة البوندز بنك من قبل أي جهة حكومية، ولكنه يخرض على إعلان أهدافه النقدية، والسعي لتحقيقها، وبذلك تسهل مهمة متابعة أدائه في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام مباشرة، كما أنه يلتزم بنشر تقرير سنوي، ولكنه غير ملزم بتقديمه للبرلمان والحكومة.
 - 7 - يتمتع البوندز بنك بالاستقلالية المالية الكاملة، أي إن السلطات الفيدرالية التشريعية أو التنفيذية لا تتدخل في تحديد نفقاته أو في طرق تمويلها.⁽⁷⁸⁾
- 3 - 2 - 1 - 2: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي:** يعد الاحتياطي الفيدرالي من البنوك الرائدة في العالم، تم إنشاؤه في عام 1913م ليقوم بدور المقرض الأخير؛ بهدف إشاعة الاستقرار في النظام المصرفي الأمريكي، عن طريق إقراض المال إلى البنوك حين يقصد ما لديها من احتياطي عن الإيفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى قيامه بإدارة العرض النقدي للدولة.⁽⁷⁹⁾

ويتكون الاحتياطي الفيدرالي من 12 بنكاً إقليمياً اتحادياً للاتحادات الفيدرالية، وتمتع هذه البنوك باستقلالية مالية، تمثل عاملاً مهماً في مكافحة الضغوط الخارجية.

وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية الاحتياطي الفيدرالي ودلائلها بالآتي:⁽⁸⁰⁾

أ - من ناحية الحرية في إدارة السياسة النقدية: فالاحتياطي الفيدرالي يتمتع بحرية في استخدام أدوات السياسة النقدية، كتحديد سعر الخصم الذي يحتاج في كل مرة إلى موافقة مجلس المحافظين، الذي يحدد بدوره نسبة الاحتياطي القانوني، المفروض على مؤسسات الائتمان ضمن الحدود التي فرضها القانون، فيما تقر اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة، عمليات السوق المفتوحة التي تقوم بشراء السندات في السوق المالية وبيعها بغرض التأثير في السيولة.

ب - الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي: يتكون الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي من ثلاثة أجهزة، هي:⁽⁸¹⁾

1 - مجلس المحافظين: ويطلق عليه أحياناً مجلس الاحتياطي الاتحادي، ويتكون من سبعة أعضاء، ومن بينهم الرئيس ونائبه، ويكون الرئيس الأمريكي هو المسؤول عن تعيينهم، ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس لمدة 14 سنة، قابلة للتجديد طبقاً للقانون، ولا يمكن للرئيس أو الكونجرس إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين وقد تمت الموافقة على تعيينه.

2 - بنوك الاحتياطي الفيدرالي: وتكون مهمة هذه البنوك تولى عملية المقاصة، وإدارة العملة في التداول عن طريق سحب الأوراق التالفة من التداول، وإصدار عملات جديدة، وتقديم القروض إلى البنوك الأخرى وداخل المنطقة، والقيام بوظائف الإشراف والرقابة عليها، واقتراح سعر الخصم.

3 - اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة: وتمثل هذه اللجنة حجر الزاوية لصناعة السياسة النقدية داخل نطاق نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتتكون هذه اللجنة من 12 عضواً، هم رئيس مجلس المحافظين وبقية أعضاء هذا المجلس، وتقوم بتوجيه عمليات السوق المفتوحة لهذا النظام.

ج - إن رأسمال بنوك الاحتياطي الفيدرالي تسلفهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتقوم هذه البنوك بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلاً مناسباً، على العكس من المؤسسات الأخرى التي تعتمد في مصادر أموالها على الموازنة العامة للدولة، وموافقة الكونجرس على طلباتها.⁽⁸²⁾

د - يكون الهدف الرئيس للاحتياطي الفيدرالي هو الحفاظ على نمو مجمل النقد والائتمان، وزيادة الإنتاج، وتحقيق أعلى معدلات التشغيل والعمالة، واستقرار الأسعار، ومعقولة أسعار الفائدة.

هـ - لا يمكن مساءلة الاحتياطي الفيدرالي من قبل أي جهة حكومية، ويلتزم بتقديم تقرير نصف سنوي إلى الكونجرس.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي ذات الطبيعة القصيرة المدى وغير الملائمة، بمعنى أن الكونجرس يستطيع أن يقلص من درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الاحتياطي الفيدرالي من

خلال إصدار التشريعات اللازمة لذلك، وخير مثال على ذلك المحاولات التي بذلت بالفعل في سبيل الحد من استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والتي كان من أبرزها المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس عام 1994م، بتحويل هيئة أو مؤسسة واحدة للإشراف على المصارف، وما تمت مناقشته عام 1993م من قبل لجنة البنوك في الكونغرس فيما يخص العمليات السرية للاحتياطي الفيدرالي، والتي طالبت أعضاء الكونغرس بضرورة أن يقدم الاحتياطي الفيدرالي مزيداً من المعلومات إلى الشعب عن عملياته السرية، وإخضاعها إلى المزيد من التدقيق، بالإضافة إلى ذلك ما ناقشته اللجنة المقترحة، الخاصة بتعيين الرئيس الأمريكي لرؤساء بنوك الاحتياطي الفيدرالي (12 رئيس بنك)، والذين يعينهم مجلس المحافظين في الوقت الحالي.⁽⁸³⁾

هذه المقترحات فيما لو أقرها الكونغرس يمكن أن تقلص من درجة استقلالية الاحتياطي الفيدرالي في المدى القصير، وتخفض من درجة استقلاليته في المدى الطويل.

3 - 2 - 2: بعض التجارب الحديثة في مجال الاستقلالية:

3 - 2 - 2 - 1: مصرف لبنان المركزي: يعد مصرف لبنان المركزي من أكثر البنوك المركزية استقلالية في الوطن العربي، وتتمثل أهم مؤشرات استقلالية مصرف لبنان المركزي ودلائلها وفقاً لقانون النقد والتسليف رقم 13513 لعام 1963م بالآتي:⁽⁸⁴⁾

1 - يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية مؤسسية، إذ حددت المادة (33) من قانون النقد والتسليف رقم 13513 لعام 1963م صلاحيات المجلس المركزي لمصرف لبنان، في إدارة القاعدة النقدية في لبنان والمتمثلة بجزئية تحديد سياسة المصرف النقدية والائتمانية، والإشراف على تنفيذها من خلال استخدام عدد من الوسائل، منها التأثير في الائتمان، وتوجيهه من حيث كميته ونوعيته وسعره، بالإضافة إلى تحديد معدل الخصم ومعدل الفوائد والسلف، هذا فضلاً عن حقه في رفض طلبات القروض المقدمة أو قبولها من قبل القطاع العام.

2 - يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية شخصية، حيث نصت المادة (28) من قانون النقد والتسليف السالف الذكر على أن المجلس المركزي لمصرف لبنان المركزي يتألف من خمسة أعضاء، هم الحاكم رئيساً، ونائبو الحاكم، ومدير وزارة المالية، ومدير إدارة الاقتصاد الوطني، أما الحاكم فيتم تعيينه بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، تنتهي بوفاة الحاكم أو عدم تجديد ولايته أو استقالته الاختياريه، وأما نائبي الحاكم فيتم تعيينهم بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، ولمدة خمس سنوات، وبعد استشارة حاكم المصرف، وتتم إقالتهم بالطريقة نفسها التي يقال بها حاكم المصرف، ولكن بعد استشارة الأخير، وأما بالنسبة للعضوين الآخرين فيجب أن لا يتصرفا في المجلس كمندوب للحكومة، وإنما يمارسان المهام المتعلقة بهما كعضوين بالمجلس المركزي لخبرتهما في الشؤون المالية والاقتصادية، كما أن هناك شرطاً يمنع الحكومة من عزل أي عضو في المجلس المركزي قبل انتهاء فترة ولايته إلا في حالات استثنائية، كالعجز، أو ارتكاب خطأ جسيم. وبما أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تعيين الحاكم وكبار مسؤولي المصرف، وأن دور مصرف لبنان المركزي ممثلاً بحاكمه يقتصر على تقديم المشورة فقط فيما يخص تعيين

النواب وكبار موظفي المصرف، فإن هذا يعني أن مصرف لبنان المركزي يتمتع بجوانب معينة من الاستقلالية، وليس بالاستقلالية التامة أو المطلقة، غير أنه من جانب آخر وفيما يخص إقالة الحاكم وكبار موظفي المصرف فهؤلاء لا تتم إقالتهم إلا لأسباب صحية أو بناء على طلبهم، أو لارتكابهم أخطاء جسيمة، وهذا ما يرفع درجة الاستقلالية الشخصية لمصرف لبنان المركزي.⁽⁸⁵⁾

3 - يتمتع مصرف لبنان المركزي باستقلالية الأدوات؛ إذ حيث أتاح قانون النقد والتسليف للمصرف المركزي اللبناني بيع السندات الحكومية وشرائها في السوق الحرة، والتي لا تتجاوز مدة إستحقاقها السنة من تاريخ شرائها، كما أجاز القانون للمصرف المركزي اللبناني اقتراض الحكومة من المصرف المركزي اللبناني في الظروف العادية، على أن لا تتعدى قيمة هذه التسهيلات 10% من متوسط واردات الموازنة العامة للسنوات الثلاث الأخيرة، ولمدة أربعة أشهر فقط، ولمرة واحدة كل سنة وضمن شروط صارمة وإجراءات معقدة.

4 - تنحصر المهمة الأساسية لمصرف لبنان المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، من خلال المحافظة على سلامة النقد اللبناني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسلامة أوضاع النظام المصرفي النقدية والمالية، وهذا الأمر لا يعارض تعاون المصرف مع الحكومة من خلال تقديم العون لها بما يملك من رأي ومشورة وخبرات؛ بغية تحقيق الانسجام والتوافق بين هدف المحافظة على استقرار الأسعار وأهداف السياسة الاقتصادية بصورة عامة.⁽⁸⁶⁾

5 - بالنسبة للاستقلال المالي لمصرف لبنان المركزي فإنه يعد تقريرًا في تقدير ميزانيته، فهو يضعها بالتنسيق مع الحكومة، إذ منح قانون النقد والتسليف وزير الاقتصاد والمالية صلاحية الموافقة على قرارات المجلس المركزي لمصرف لبنان، المتعلقة بالميزانية وحسابات المصرف، وتحديد النسبة التي تعود للدولة من الأرباح.

3-2-2: مصرف سورية المركزي: يعد مصرف سورية المركزي من المصارف حديثة العهد في مجال الاستقلالية؛ إذ حدد قانون النقد والتسليف رقم 23 لعام 2002م صلاحيات البنك المركزي السوري، وما يتمتع به من درجة الاستقلالية يمكن أن نوردتها بما يأتي:⁽⁸⁷⁾

1 - من ناحية الاستقلالية الشخصية: تألف مصرف سورية المركزي من خمسة أعضاء، هم الحاكم الذي يعد رئيس مجلس النقد والتسليف، وأربعة مديرين مشرفين، سيمون من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، والذي يعطيه القانون الحق لإيقاف تنفيذ أي قرار يتخذ من قبل مجلس النقد والتسليف يراه مخالفًا لمصلحة الدولة، أما فيما يتعلق بإمكانية إقالة الحاكم خلال فترة تعيينه الأصلية فلا يوجد نص قانوني يحدد ذلك، وفي هذه الحالة يعد مصرف سورية المركزي خاضعًا للحكومة كونه يعد جزءًا من الجهاز الإداري للحكومة، ويقلل من استقلالية أعضائه في مواجهتها.

2 - فيما يتعلق بالسياسة النقدية فلم توكل إلى مصرف سورية المركزي مهمة تحديد السياسة النقدية كما في البنوك المستقلة الأخرى، وإنما أوكلت إليه هذه المهمة إلى مجلس النقد والتسليف كما جاء في قانون النقد والتسليف رقم 23 لعام 2002م، والذي نص على أن يقوم المجلس بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية

والمصرفية، والإشراف على تنفيذها أو تحديد أهداف السياسة النقدية وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة، وهذا يؤكد أولية السياسة الاقتصادية للدولة على السياسات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي.

3 - فيما يتعلق بالاستقلال المالي لمصرف سورية المركزي فإن قانون النقد والتسليف السالف الذكر لم يجعل مصرف سورية حرًا في تقرير موازنته، وإنما تم منح مجلس النقد التسليف صلاحية تقرير موازنته مما يحد من استقلالية مجلس سورية المركزي في هذا المجال.

4 - فيما يتعلق بقدرة مصرف سورية المركزي على تمويل الحكومة فإن القانون لم يضع حدودًا وقيودًا معينة على سلطة الحكومة للحصول على القروض من المصرف المركزي لتجنب إسرافها في هذا المجال، ولكن كلف المصرف المركزي بإصدار سندات الخزينة القصيرة والطويلة الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة، ويتم تسديد هذه السندات ضمن الشروط التي يحددها مجلس الوزراء.

5 - تعد وظيفة الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم وظائف البنوك المركزية المستقلة، غير أن الملاحظ في بنك سورية المركزي هو تعدد الوظائف والمهام الموكلة إليه، وهذا مؤشر على ضعف الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية، في حين أن مهمته الأساسية يفترض أن تنصب بشكل دقيق على تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الداخلية والخارجية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها ما يأتي:

1 - أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي من جانب ومعدلات التضخم وعجز الموازنة العامة من جانب آخر، في حين تكون العلاقة طردية بين كل من الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة بينها وبين سعر الصرف.

2 - إن البنك المركزي يتمتع باستقلالية أكبر في تمويل العجز عبر الإصدار النقدي خلال الفترة 2002م - 2021م، كما ارتفعت فاعلية السياسة النقدية خلال هذه الفترة نتيجة قيام البنك المركزي باستخدام أذون الخزنة وانخفاض الإصدار النقدي والسحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة.

3 - أظهرت الدراسة أن زيادة إصدارات أذون الخزنة كانت أكبر من قيمة عجز الموازنة، ويرجع ذلك إلى سوء إدارة الدين العام المحلي من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أذون الخزنة في تمويل قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الاجل.

4 - إن نسبة الائتمان الحكومي إلى متوسط الإيرادات الحكومية لم تتجاوز النسبة المحددة في القانون أي 25% وعدم تحديدها بحسب احتياجات الحكومة، الأمر الذي زاد من فاعلية السياسة النقدية، وجعل الممارسة الفعلية لاستقلالية البنك المركزي أكثر واقعية.

- 5 - توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أن قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000 منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية مقارنة بالقانون رقم 21 لعام 1991م، لكن تلك الاستقلالية غير كاملة أو شبه تامة.
- 6 - أظهرت نتائج الدراسة منح البنك المركزي اليمني الأولوية لهدف الاستقرار في الأسعار خلال الفترة 2002م - 2021م، الأمر الذي يعكس زيادة استقلاليته ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.
- 7 - بينت الدراسة عدم قيام البنك المركزي اليمني باستخدام أدواته بفاعلية خلال الفترة 2002م-2021م.
- 8 - كشفت الدراسة قيام البنك المركزي اليمني بإعادة شراء أذون الخزانة خلال الفترة 2002م -2021م، مما أدى إلى انخفاض الاستقلالية، ومن ثم الفاعلية.
- 9 - أكدت نتائج الدراسة أن زيادة الإصدارات المتوالية وأذون الخزانة أسهمت في تحويل الاستثمار من قطاع الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، الأمر الذي خفض من الاستقلالية ثم الفاعلية.
- 10 - تبين من الدراسة توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م بالالتزام بنسبة الائتمان الحكومي، الأمر الذي عزز من الاستقلالية ومن ثم فعالية السياسة النقدية.
- 11- أوضحت الدراسة عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية خلال الفترة 2002م-2021م، فيما يتعلق بالتزام الحكومة بفترة سداد القرض، الأمر الذي خفض من الاستقلالية، ومن ثم فاعلية السياسة النقدية.
- 12- بينت الدراسة عدم توافق الاستقلالية القانونية مع الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي نتيجة لعدم الالتزام بفترة السداد لمديونية الحكومة، المحدد بالقانون بستة أشهر الأمر الذي خفض من استقلالية البنك المركزي ومن فاعلية السياسة النقدية.
- 13 - تشير مؤشرات الاستقلالية ودلائلها إلى نموذج البلدان الرائدة في مجال الاستقلالية إلى إن البنك المركزي الألماني (البوندز بنك) هو الأكثر استقلالاً وأن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتمتع أيضاً بدرجة مرتفعة من الاستقلالية، غير أنها قصيرة المدى، أما نموذج البلدان الحديثة في مجال الاستقلالية فقد اتضح لنا أن مصرف لبنان المركزي يتمتع بجوانب معينة من الاستقلالية.

ثانياً: التوصيات: بعد استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه بناء على ذلك نوصي بما يأتي:

- 1 - يجب منح الاستقلالية للبنك المركزي كونه المدخل الصحيح لتفعيل السياسة النقدية، وهذا ما أثبتته تجارب الدول المتقدمة ذات الدرجة المرتفعة في استقلالية بنوكها المركزية.
- 2 - إن تحقيق الاستقلالية في السياسة النقدية يتطلب أن يقوم مجلس إدارة البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية، والإشراف على تنفيذها بدون شروط تحد من فاعلية أدواتها لتحقيق الاستقرار النقدي.
- 3 - إجراء التعديلات على القانون رقم 14 لعام 2000م للبنك المركزي اليمني من أجل الحصول على الاستقلالية للبنك المركزي، حيث إن الاستقلالية منطلق مهم للبنك المركزي لتسهيل مهمة الهدف الأساسي

للبنك المركزي، وهي المحافظة على قيمة العملة وقوتها الشرائية واستقرار الأسعار، والإسراع إلى تنفيذ الإصلاحات المصرفية وفق المعايير العالمية.

4 - الاستفادة من خبرات البنوك المركزية وتجاربها، وضرورة للعمل لتحقيق الاستقلالية للبنك المركزي اليمني؛ لكي يؤدي سياسته النقدية، ويحقق أهدافه بكفاءة.

5 - مراجعة مواد القانون رقم 14 لعام 2000م ودراستها من ذوي الاختصاص، وإجراء تعديلات جذرية في بعض نصوص مواد القانون، التي تسهم في تعزيز الاستقلالية، والتي من أهمها:

- تعديل المادة (10) بند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م، والتي نصت على أن يعين محافظ البنك المركزي ونائبه من قبل رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس الوزراء، وبالتالي مساءلته من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية، بحيث يكون التعديل المقترح أن يعين المحافظ من قبل هيئة مستقلة وبموافقة البرلمان.

- تعديل المادة (10) بند (4) من القانون رقم 14 لعام 2000م، التي تنص على أن تكون مدة بقاء المحافظ في منصبه خمس سنوات إلى أن تكون مدة بقائه في منصبه ثماني سنوات كما هو في عدد من البنوك، بما فيها قانون البنك المركزي الألماني.

- تعديل المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون رقم 14 لعام 2000م التي نصت على أن يمارس البنك المركزي عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، وقيامه برسم السياسة النقدية وتنفيذها، التي تنسجم مع هدف إستقرار الأسعار، حيث يكون التعديل المقترح بأن يقوم البنك المركزي بإعداد السياسة النقدية وتصميمها بكامل الاستقلالية، بالتنسيق مع السياسة المالية، وبما يحقق الاستقرار في الأسعار والتنمية الاقتصادية.

- تعديل المادة (8) بند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م التي نصت على أن يحتفظ البنك باحتياطي عام بنسبة 10 % من صافي الدخل في نهاية السنة المالية، وقيام البنك بتكوين الاحتياطي بعد أخذ موافقة الحكومة، ومن ثم يحول باقي الدخل إلى الحكومة، بحيث يكون التعديل المقترح بعدم ضرورة قيام البنك المركزي بتحويل أرباحه إلى وزارة المالية، وكذا عدم اشتراط موافقة الحكومة على ميزانيته.

6 - تعزيز الاستقلالية من خلال إعطاء البنك المركزي الأولوية لهدف الاستقرار في الأسعار، واستخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية، وكذا استخدام أذون الخزانة عند الضرورة، وبقدر الحاجة، بدلاً عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة لزيادة فاعلية السياسة النقدية.

7 - ضرورة الإلتزام بما ورد في القانون رقم 14 لعام 2000م، وزيادة الاستقلالية القانونية فيما يتعلق بالالتزام قرض الحكومة بالنسبة المحددة في القانون، وكذلك ضرورة الإلتزام بفترة سداد القرض من أجل زيادة الاستقلالية الفعلية للبنك.

8 - فصل جميع الأعمال والمهام الموكلة للبنك المركزي، وهي من غير مهامه الأساسية؛ لأن بقاءها أصبح عائقاً وله كلفة كبيرة، سواء فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية، أو فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك المركزي ويزيد من فاعلية السياسة النقدية.

الهوامش:

- (1) عبد الرحمن احمد حيدرة، إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020م.
- (2) أحمد محيي الدين محمد التلباني، أثر إستقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019م.
- (3) خلف محمد الجبوري، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (23)، 2011م.
- (4) أحمد عبد الحليم عبد الفتاح لويس، استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003م.
- (5) (الأسعد بن بردي وإيمان معلول وهناء مهري، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر 2018م.
- (6) منصور زين، إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2012م، ص424.
- (7) إسلام محمود، إستقلالية البنك المركزي العراقي ودوره في معالجة التضخم، جامعة الرمادي، الأنبار، كلية المعارف، 2011م، ص2.
- (8) عزوز علي، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 11-12 مارس 2008م، ص3.
- (9) غساف العباش، المصرف المركزي والدولية في التشريع العربي والدولي، إتحاد المصارف العربية، 1998م، ص32.
- (10) محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية، جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1999م، ص292.
- (11) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(7)، العدد(23)، 2011م، ص73.
- (12) عياش قويدر وإبراهيم عبدالله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، جامعة الأهواط، 2008م، ص58.
- (13) عماد سعيد لبد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية للفترة 8-9 مايو 2005م، غزة فلسطين.
- (14) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص424.
- (15) إسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في معالجة التضخم، مرجع سابق، ص2.
- (16) عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مرجع سابق، ص3.
- (17) (عبادي رنده، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة شهيد بخضر الوادي، 2015م، ص24.
- (18) عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مرجع سابق، ص4.
- (19) حمي حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسطينه، 2006م، ص44.
- (20) إبرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008م، ص81.
- (21) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية في العراق، مرجع سابق ص 46.

- (22) قشوط مروكة، دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الاحترازية في الجزائر، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2015م، ص16.
- (23) عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، مكتبة حامد، 2003م، ص128.
- (24) بلحسن صافية، وبدائي سعادة، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007م، ص89.
- (25) أحمد عبد الخليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية مع الإشارة الى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003م، ص13.
- (26) أمينة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا من 2 - 3 يوليو 2005م، ص23.
- (27) أحمد عبد الخليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص17.
- (28) نبيل حشاد الاستقلالية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 1994م، ص59.
- (29) المرجع نفسه، ص31.
- (30) أحمد عبد الخليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص13.
- (31) أميمة طوقان، دور البنك المركزي في إرساء السياسة النقدية، مرجع سابق، ص3.
- (32) ماجد أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازال، مجلد (4)، ص24.
- (33) نبيل حشاد، الاستقلالية بين التأييد والمعارضة، مرجع سابق، ص63.
- (34) أحمد عبد الخليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثرها على كفاءة السياسة النقدية، مرجع سابق، ص15.
- (35) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص424.
- (36) شيرين سيد محمد احمد خميس، السياسة النقدية في الإتحاد الأوربي، دراسة في المشكلات والنتائج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011م، ص9.
- (37) زكريا النوري، يسري الإماراتي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار النشر للتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص351.
- (38) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م، ص101.
- (39) وزارة الشؤون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000م، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، الطبعة الثانية، أغسطس 2000م، المادة (6) البند (1).
- (40) المادة (10) البند 1. 2، 4 من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (41) وزارة الشؤون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 31 لعام 2003م، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، المادة 10 بند 1 نصت على تعديل المادة 10 بند 1 من القانون رقم 14 لعام 2000م إلى أن يتكون المجلس من سبعة أعضاء هم محافظ البنك المركزي ونائبه وممثل عن وزارة المالية وأربعة أعضاء آخرين ويتم تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة من قبل رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح مجلس الوزراء.
- (42) المادة (5) البند (2) الفقرة (أ) من القانون رقم لعام 2000م.
- (43) المادة (13) بند (3) من القانون رقم 14 عام 2000م.
- (44) أحمد عبد الرحمن السماوي، أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة فصلية يصدرها المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، 2004م، ص145.
- (45) المادة (32) البند (1، 2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (46) المادة (32) بند (4) من القانون رقم 14 لعام 2000م.

- (47) المادة (8) بند (2، 3) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (48) المادة (57) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (49) المادة (13) البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (50) المادة (57) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (51) المادة (57) البند (2، 4) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (52) المادة (33) البند (1) من القانون رقم 21 لعام 1991م.
- (53) المادة (32) البند (1، 2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (54) المادة (33) البند (3) من القانون رقم 21 لعام 1991م.
- (55) المادة (32) البند (4) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (56) المادة (33) البند (1) من القانون رقم (21) لعام 1991م.
- (57) المادة (32) البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (58) المادة (32) البند (4) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (59) المادة (32) البند (1) فقرة (د) من القانون رقم (21) لعام 1991م.
- (60) المادة (31) البند (1) الفقرة (د) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (61) المادة (5) بند (2) فقره (أ) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (62) المادة (5) بند (3) فقرة (أ) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (63) المادة (5) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (64) المادة (4) البند (1) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (65) المادة (41) البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (66) المادة (39)، البند (2) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (67) محمد علي الصبري، السياسة النقدية والمصرفية في اليمن وتطبيق إقتصاد السوق الاجتماعي، المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء، 19-20، يونيو 2012م، ص10.
- (68) المادة (13) البند (3) من القانون رقم (14) لعام 2000م.
- (69) أحمد عبد الرحمن السماوي أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق الأوراق، دراسات إقتصادية، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يناير 2004م، ص145.
- (70) أحمد عبد الرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2007م، ص22.
- (71) المادة (32) البند 1، 2 من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (72) محمد عبد الله العراسي، إذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة والإقتصاد، جامعة صنعاء، 2010م، ص70.
- (73) المادة (32)، البند (20) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (74) المادة (32)، البند (2) من القانون رقم 14 لعام 2000م.
- (75) أحمد عبد الرحمن السماوي تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص22.
- (76) أسامة احمد الفولي، عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005م، ص127.
- (77) معتوق سهيل، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002م، ص12.

- (78) السهلاني، بلسم رهيف استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، جامعة بغداد، 2008م، ص92.
- (79) ساميلسون، أمول وليم نور هاوس، مايكل ماندل، الاقتصاد المصرفي، ترجمة هشام عبدالله، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، طبعة 15، 2002م، ص538.
- (80) أسامة محمد الغولي، عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سابق، ص227.
- (81) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص22.
- (82) يسري السامري، زكريا الدوري، البنوك التجارية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص124.
- (83) يسري السامري، زكريا الدوري، المرجع نفسه، ص125.
- (84) محمد علي، أحمد شعبان، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007م، ص344.
- (85) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص80.
- (86) العياش غسان، أزمة المالية العامة في لبنان، قصة الإنحيار النقدي (1982م-1992م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م، ص81.
- (87) السهلاني، بلسم حسين رهيف، إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سابق، ص85.

المصادر والمراجع:

- 1 - إسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودوره في معالجة التضخم، جامعة الرمادي، الانبار، كلية المعارف، 2011م.
- 2 - إيرير محمد، السياسة النقدية ومدى فاعليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، 2008م.
- 3 - أحمد عبد الخليم عويس، استقلالية البنك المركزي المصري وأثره على كفاءة السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003م.
- 4 - احمد عبد الرحمن السماوي، أذون الخزانة أداة مالية ونقدية ضرورية وخطوة متقدمة نحو إنشاء سوق الأوراق المالية، دراسات إقتصادية مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يناير 2004م.
- 5 - أحمد عبد الرحمن السماوي، تجرية السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2007م.
- 6 - أسامة محمد الغولي، عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005م.
- 7 - السهلاني، بلسم حسين رهيف، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، جامعة بغداد، 2008م.
- 8 - العياش غسان، أزمة المالية العامة في لبنان، قصة الإنحيار النقدي (1982م-1992م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.
- 9 - أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية، سورية، 2-3 يوليو 2005م.
- 10 - بلحسن صافية، وبدائي سعادة، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007م.
- 11 - خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد (7) العدد(23).
- 12 - ساميلسون وأبول وليم، نور هاوس، مايكل ماندل، الاقتصاد المصرفي، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة (15)، عمان، 2001م.

- 13 - شيرين سيد محمد احمد خميس، السياسة النقدية في الإتحاد الأوربي، دراسة في المشكلات والتحديات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011م.
- 14 - صالح عبد الفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف وأدوات)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م.
- 15 - زكريا النوري، يسرى الإماراتي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، عمان، دار النشر والتوزيع، 2010م.
- 16 - عزمي علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، نحو إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حبيبية بن علي، الشلف، الجزائر، 11-12 مارس 2008م.
- 17 - علي محمد الصبري، السياسة النقدية والمصرفية في اليمن وتطبيق إقتصاد السوق الاجتماعي، المؤتمر الأول لإقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء، 19-20 يونيو 2012م.
- 18 - عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على سياسة نقدية حقيقية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2008م.
- 19 - عمار سعيد لبد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 8-9 مايو 2005م، غزة، فلسطين.
- 20 - عبادي زنده، متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة شهيد بخضر، الوادي، 2005م.
- 21 - عبد المنعم العبيد، علي نزار سعد الدين العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، مكتبة حامد، 2003م.
- 22 - غساف العياش، المصرف المركزي والدولية في التشريع العربي والدولي، إتحاد المصارف العربية، 1998م.
- 23 - قشوط مبروكة، دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الإحترازية في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015م.
- 24 - ماجد احمد شلي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازال، جامعة حبيبية بن علي، الشلف، الجزائر، 11-12 مارس 2008م.
- 25 - منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2012م.
- 26 - محمد عبد الله العراسي، أذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة والإقتصاد، جامعة صنعاء، 2010م.
- 27 - معتوق سهيل، استقلالية البنك المركزي المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002م.
- 28 - محب خله توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة تطبيقية، جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1999م.
- 29 - محني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسطينة، الجزائر، 2006م.
- 30 - محمد علي، أحمد شعبان، انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2007م.
- 31 - نبيل حشاد، الاستقلالية بين التأكيد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994م.
- 32 - يسرى السامري، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
- 33 - البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 2002م - 2021م.
- 34 - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، الأعداد للأعوام 2002م-2021م.
- 35 - وزارة المالية، الإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية للحكومة، الأعداد 2002م - 2021م.
- 36 - وزارة الشؤون القانونية، قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000م ومجموع قوانين البنوك والمصارف، الطبعة الثانية، أغسطس 2000م.

The Independence of the Central Bank and its Implications for the Effectiveness of Monetary Policy in the Republic of Yemen for the Period 2002-2021

Abstract

This study aims at finding out the extent of the independence of the Central Bank of Yemen and its implications for the effectiveness of monetary policy in the Republic of Yemen during the period 2002-2021. It aims at studying and analyzing the indicators that indicate independence, and to know the degree of actual independence, and to develop a proposed model for the Central Bank of Yemen compared to the success of other countries to give it a greater extent of independence to be able to manage an effective monetary policy.

The study used the descriptive analytical approach in characterizing the data, analyzing the reality of the independence of the Central Bank of Yemen, and the inductive approach by extrapolating research and studies related to the subject, and the comparative approach in studying the experiences of other countries in the field of independence of the central bank, and comparing the different types of independence that are applied in this field.

The study reached a number of results, the most important of which is the failure of the Central Bank to use its authority effectively in most of the years of the period (2002-2021 AD). This reduced the effectiveness. Through analysis it was concluded that the Central Bank Law No. 14 of 2000 gave the Central Bank a greater degree of Independence compared with the Law No. 21 of 1991 AD, but this independence is incomplete. The study showed that the Central Bank of Yemen gave priority to the goal of price stability during the research period, which reflects an increase in its independence and thus the effectiveness of monetary policy.

The study recommended strengthening independence by giving the Central Bank priority to the goal of price stability, using monetary policy tools effectively, and treasury bills when necessary and as needed as an alternative to cash issuance to finance the public budget deficit to increase its effectiveness

Keywords: independence - central - monetary policy

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal



of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 6
Issue 1
Serial No.10

June 2023

